

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة العربي التبسي - تبسة



كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: / 2020

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع : العلوم الاقتصادية

التخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

المذكرة موسومة بـ :

دور السياسة النقدية في علاج آثار الصدمات النفطية دراسة حالة الجزائر (2009-2019)

إشراف الأستاذ (ة):
د. عثمان عثمانية

من إعداد:
- سمية دوح
- نجوى جديوي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
رياض موساوي	أستاذ محاضر ب	رئيس
عثمان عثمانية	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
خالد براهيم	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2019 - 2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّاتِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّاتِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّاتِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّاتِ

شكر و عرفان

إذا أردت الدنيا فعليك بالعلم، وإذا أردت الآخرة فعليك بالعلم،
إذا أردت أن تصل إلى الله فعليك بالعلم، ومن أجل أن تُقبل عند الله فعليك
بالعلم.

اللهم إن نسألك أن تجعل عملنا هذا خالصاً لوجهك الكريم وأن تنفعنا به
وتنفع كل من يتطلع أو يقرأ هذا العمل.

نتقدم بجزيل الشكر لأستاذنا المشرف المحترم الدكتور عثمان عثمان عثمانية
الذي لم يبخل علينا بعمله الكثير وبنصائحه القيمة والذي تعب لأجلنا لكي
تتم هذا العمل، فلك منا فائق التقدير والاحترام.

وتتقدم بالشكر لكافة الأساتذة الذين درسونا والذين غرسوا في أذهاننا
معنى التحدي والإصرار وأمدونا بكامل الثقة.

وأخير نتقدم بالشكر والعرفان لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل سواء
من قريب أو بعيد.

إهداء

إلى أمي وأبي حفظهم الله

إلى أختي وإخوتي

إلى أستاذي مشرفي ومؤطري

وكل أساتذتي المحترمين

إلى كل زملائي وزميلاتي

إلى كل من يعرفني

أهدي هذا العمل.

نجوى جديوي



إهداء

إلى روح أمي الطاهرة رحمها الله

إلى أبي الغالي حفظ الله

إلى زوجة أبي الغالية أدام الله عشرتنا

إلى أختي العزيزة حفظها الله أينما كانت

إلى أستاذي المشرف المحترم

إلى زملائي وزميلاتي.

سمية دوح

فهرس المحتويات

1. فهرس المواضيع

الصفحة	الموضوع
	شكر و عرفان
	الإهداء
ب	فهرس المواضيع
هـ	فهرس الجداول
و	فهرس الأشكال
6-2	مقدمة
الفصل الأول: السياسة النقدية في الجزائر (2009-2019)	
8	المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية
8	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية
9	المطلب الثاني: أهداف وأدوات السياسة النقدية
12	المطلب الثالث: السياسة النقدية في الدول النامية
15	المبحث الثاني: تطور السياسة النقدية في الجزائر (2009-2019)
15	المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للسياسة النقدية في الجزائر (2009-2019)
19	المطلب الثاني: تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2009-2019)
20	المطلب الثالث: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر (2009-2019)

21	المبحث الثالث: أدوات وأهداف السياسة النقدية في الجزائر (2009-2019)
21	المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية في الجزائر (2019-2009)
24	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية في الجزائر (2019-2009)
الفصل الثاني: أدوات وأهداف السياسة النقدية في الجزائر (2019-2009)	
29	المبحث الأول: ماهية الصدمات النفطية
29	المطلب الأول: مفهوم الصدمات النفطية
31	المطلب الثاني: أسباب الصدمات النفطية
34	المطلب الثالث: آثار إنخفاض أسعار النفط
36	المبحث الثاني: مكانة النفط في الإقتصاد الجزائري
36	المطلب الأول: تطور أسعار النفط في الأسواق الدولية (2019-2008)
38	المطلب الثاني: الإمكانيات النفطية للجزائر
40	المطلب الثالث: مكانة النفط في الإقتصاد الجزائري
42	المبحث الثالث: آثار الصدمات النفطية على الإقتصاد الجزائري
43	المطلب الأول: آثار الصدمات النفطية على عناصر الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2017-2009)
44	المطلب الثاني: آثار الصدمات النفطية على عناصر ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2019-2009)

<p>الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في علاج آثار الصدمات النفطية في الجزائر (2009-2019)</p>	
47	المبحث الأول: أبرز الصدمات النفطية (2009-2019)
47	المطلب الأول: الصدمة النفطية لسنة 2009
50	المطلب الثاني: الصدمة النفطية الراهنة 2014
53	المطلب الثالث: إتجاه أسعار النفط بعد الصدمة النفطية لسنة 2014
55	المبحث الثاني: العلاقة بين السياسة النقدية والصدمات النفطية (2009-2014)
55	المطلب الأول: أثر الصدمات النفطية على التضخم والسيولة في الجزائر (2009-2014)
58	المطلب الثاني: إجراءات السياسة النقدية المتخذة لعلاج آثار الصدمات النفطية
60	المبحث الثالث: إجراءات السياسة النقدية في علاج آثار الصدمات النفطية في الجزائر (2015-2019)
61	المطلب الأول: الظروف الإقتصادية لتطبيق التمويل غير التقليدي في الجزائر
62	المطلب الثاني: تبني الجزائر للتمويل غير التقليدي
64	المطلب الثالث: تحديات تطبيق هذا النوع من التمويل في الجزائر
67	خاتمة
71	قائمة المراجع

2. فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم	الفصل
18	الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر	01	01
25	تطور معدلات التضخم في الجزائر	02	01
38	تطور إحتياطي النفط المؤكد في الجزائر خلال الفترة (2009-2018)	01	02
42	مساهمة القطاع النفطي في حجم الصادرات (2009-2018)	02	02
53	تطور متوسط أسعار النفط بعد الصدمة النفطية لسنة 2014	01	03
58	معدل الإحتياطات خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2014	02	03
59	معدلات إسترجاع السيولة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2014	03	03

3. فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم	الفصل
19	تطور الكتلة النقدية لبنك الجزائر (2009-2019)	01	01
20	تطور مقابلات الكتلة النقدية لبنك الجزائر (2009-2019)	02	01
22	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2009-2019	03	01
23	معدل الإحتياطي الإجباري خلال الفترة 2009-2019	04	01
37	تطور أسعار النفط من 2008 إلى 2019	01	02
39	تطور إنتاج النفط الخام في الجزائر (2009-2018)	02	02
40	مساهمة القطاع النفطي في PIB (2009-2019)	03	02
41	مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الكلية (2009-2017)	04	02
43	عناصر الميزانية العامة في الجزائر (2009-2017)	05	02
44	تطور عناصر ميزان المدفوعات في الجزائر (2009-2019)	06	02
48	تطور متوسط أسعار النفط (2008-2010)	01	03
50	تطور سعر النفط للفترة الممتدة من 2012 إلى غاية سداسي الأول من 2015	02	03
56	أثر الصدمات النفطية على التضخم في الجزائر (2009-2014)	03	03
57	أثر الصدمات النفطية على السيولة في الجزائر (2009-2014)	04	03

مقدمة

مقدمة

تعتبر السياسة النقدية إحدى الركائز الأساسية الهامة التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية، بإعتبارها تختص ببعض أهم المتغيرات الاقتصادية. فهي تلعب دورا بارزا في تحقيق الأهداف الكلية للسياسة الاقتصادية مستخدمة في ذلك العديد من الأدوات الكمية والنوعية وفق إستراتيجية طويلة المدى موضوعة مسبقا من طرف السلطة النقدية للبلاد والمتمثلة في البنك المركزي، ويُعدّ تحقيق الإستقرار النقدي الداخلي والخارجي الهدف الأسمى للسياسة النقدية، فهي تسعى لتحقيقه من خلال التحكم في العرض النقدي وسرعة دورانه. ويعتبر قانون النقد والقرض 10/90 المؤطر والموجه للسياسة النقدية في الجزائر، حيث كان له منذ صدوره إنعكاسات واضحة على أهدافها وأدائها.

وإعتبار أن الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي يعتمد على النفط، والقطاع النفطي يعد القطاع المهيمن على القطاعات النشاط الإقتصادي، فهو يعلب دورا محوريا في تمويل الإقتصاد الجزائري والمشاريع التنموية بالإيرادات المتأتية من صادراته. وهذا ما يجعل الإقتصاد الجزائري أكثر عرضة للصدمات النفطية وتأثرا بها خاصة في حالات الإنخفاضات الحادة والمتتالية لأسعار النفط في الأسواق الدولية.

أولا: مشكلة الدراسة

تعددت آثار الصدمات النفطية على الإقتصاد الجزائري على عدة مستويات: عجز ميزان المدفوعات، عجز الميزانية العامة، تآكل إحتياطيات الصرف وتدهور قيمة الدينار الجزائري. لذلك عمدت السلطات إلى تجنيد كل السياسات الاقتصادية لمواجهة تلك الآثار. ومن هنا يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي الآتي:

"كيف أسهمت السياسة النقدية في علاج آثار الصدمات النفطية في الجزائر

خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2019؟"

ثانيا: الأسئلة الفرعية

- وللإلمام بجميع جوانب الموضوع، تم تقسيم السؤال الرئيسي إلى الأسئلة الفرعية التالية:
- ماهي الأهداف المسطرة من قبل السلطة النقدية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2019؟
- ماهي أهم إجراءات السياسة النقدية التي تبنتها السلطات الجزائرية لمواجهة صدمة النفط لسنة 2009؟
- كيف عملت السلطات النقدية على مواجهة ومعالجة آثار الصدمة النفطية لسنة 2014؟

ثالثا: الفرضيات

لمعالجة السؤال الرئيسي تم وضع إجابات أولية للأسئلة الفرعية، وهي كالتالي:

- تعددت أهداف السياسة النقدية في الجزائر منذ صدور قانون النقد والقرض إلا أن السلطة النقدية قامت بتسطير هدف وحيد وأساسي خلال الفترة (2009-2019)، والمتمثل في محاربة التضخم؛
- قامت السياسة النقدية باستخدام أدوات ضخ السيولة إلى الإقتصاد الجزائري خلال سنتي 2009 و2010 مع المحافظة على الاستقرار النقدي؛
- يعد تبني برنامج التمويل غير التقليدي من أهم الإجراءات التي قامت بها السياسة النقدية في علاج آثار الصدمات النفطية لسنة 2014.

رابعا: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- تسليط الضوء على واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2019؛
- التعرف على آثار الصدمات النفطية ومدى خطورتها على الإقتصاد العالمي سواء بالنسبة للدول المصدرة والمستوردة على حد سواء؛
- إدراك مدى مساهمة السياسة النقدية في علاج آثار الصدمات النفطية خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2019.

خامسا: أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة أساسا في الجوانب التالية:

- أهمية السياسة النقدية من حيث توجيهها للمسار النقدي حسب ما يخدم الظروف الإقتصادية؛
- الأهمية الخاصة للنفط في الإقتصاد الجزائري، بإعتباره مصدرا مهما من مصادر العملة الصعبة؛
- الأزمة النفطية الراهنة، والدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة النقدية في مواجهة حدتها وعلاج آثارها.

سادسا: أسباب إختيار الموضوع

وقع الإختيار على هذا الموضوع للأسباب التالية:

- الإرتباط الكبير بين الموضوع والتخصص؛
- أهمية الموضوع على الساحة العالمية خاصة في ظل الصدمة النفطية الراهنة؛

- إرتباط السياسة النقدية للجزائر بالصددمات النفطية منذ ظهورها سنة 1990 وخاصة خلال الفترة (2009-2019).

سابعاً: منهجية الدراسة

للإجابة على السؤال الرئيسي وإختبار صحة الفرضيات ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم الإعتماد على مجموعة من المناهج أهمها:

- المنهج الوصفي التحليلي: والذي يُعني بوصف ظاهرة ما وتحليلها إلى مكوناتها الأساسية وعلاقتها بظاهرة أخرى، وقد تم وصف وتحليل مفاهيم متعلقة بالسياسة النقدية سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية، بالإضافة إلى مفاهيم متعلقة بالصددمات النفطية من مفهوم وأسباب وآثار وتحليل آثار الصدمات النفطية خلال الفترة (2009-2019)؛

- منهج دراسة الحالة: وقد تم من خلاله التعرض إلى إجراءات السياسة النقدية لمواجهة الصدمات النفطية خلال الفترة (2009-2019).

ثامناً: حدود الدراسة

- الحدود المكانية: لقد ركزت الدراسة على حالة الجزائر؛

- الحدود الزمانية: دراسة تحليلية للفترة من 2009 إلى غاية 2019.

تاسعاً: هيكل الدراسة

إستناداً إلى موضوع الدراسة والإشكالية المطروحة وما تفرع عنها من أسئلة فرعية، فقد تم وضع المقدمة كتمهيد عام للدراسة وخاتمة تتضمن خلاصة عامة للدراسة وتنتائجها وكذا إختبار الفرضيات والإقتراحات، يتوسطها ثلاثة فصول يتضمن كل فصل مباحث.

فالفصل الأول يتضمن ثلاثة مباحث، المبحث الأول يتناول ماهية السياسة النقدية، المبحث الثاني يتضمن تطور السياسة النقدية في الجزائر (2009-2019)، أما المبحث الثالث يحتوي على أهداف وأدوات السياسة النقدية في الجزائر (2009-2019).

أما الفصل الثاني يتضمن ثلاث مباحث، المبحث الأول يتناول ماهية الصدمات النفطية، المبحث الثاني يتضمن مكانة النفط في الإقتصاد الجزائري، أما المبحث الثالث يحتوي على آثار الصدمات النفطية على الإقتصاد الجزائري (2009-2019).

وفي الفصل الثالث والذي أيضا يحتوي على ثلاث مباحث، المبحث الأول يتضمن الصدمات النفطية خلال الفترة (2009-2019)، المبحث الثاني يتناول العلاقة بين السياسة النقدية والصدمات النفطية خلال الفترة (2009-2014)، أما المبحث الثالث يتضمن إجراءات السياسة النقدية خلال الفترة (2015-2019).

تاسعا: الدراسات السابقة

لا شك أن لموضوعي السياسة النقدية والصدمات النفطية أهمية بالغة أدركها الباحثين، فجاءت مساهمتهم في عدة مواضيع نذكر منها:

- دراسة حمزة بن سبع، أثر صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقد، الإنفاق الحكومي، البطالة، التضخم) في الجزائر: دراسة إقتصادية قياسية باستخدام تقنية "VAR" للفترة (2010-1970) (مذكرة: ماجستير، جامعة الجزائر -3-الجزائر، 2011/2012).

تهدف الدراسة إلى محاولة إدراك وفهم ميكانيزمات وآليات تسعير النفطية في الأسواق العالمية، ومعرفة مختلف التطورات التي شهدتها هذه العملية منذ الإكتشاف التجاري للنفط. وتوصلت الدراسة أنه منذ ظهور السلعة النفطية، لازمت حركة أسعار النفط ديناميكية وعدم إستقرار دائمين، وذلك نتيجة تفاعل وتداخل عديد العوامل الإقتصادية، السياسية، والعسكرية وغيرها.

- دراسة الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإقتصادي: دراسة حالة موريتانيا (مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس-سطيف، 2012/2013).

تهدف الدراسة إلى محاولة إدراك مدى قدرة السياسة النقدية والمالية على تحقيق أهداف برامج الإصلاحات الإقتصادية، كما هدفت أيضا إلى التعرف على أدوات ووسائل السياسة النقدية التي أدخلتها موريتانيا لتحقيق الاستقرار الإقتصادي الكلي.

وتوصلت إلى أن السياسة النقدية من أهم السياسات الإقتصادية، فهي تهدف إلى ضمان توازن النشاط الإقتصادي على المدى القصير والمدى المتوسط، فهي تسعى إلى تحقيق المربع السحري وخاصة التحكم في التضخم عن طريق أدوات مختلفة مباشرة وغير مباشرة إلا أنه في السنوات الأخيرة يتم التركيز والدليل على ذلك الإصلاحات التي تقوم بها الدول النامية في هذا المجال وهي التي لاتزال فعالية السياسة النقدية بها ليست كبيرة بالمقارنة مع البلدان المتقدمة.

-دراسة إبراهيم بلقلة، تطورات أسعار النفط العالمية وإنعكاساتها على الإقتصاديات الدول العربية خلال (2000-2010)، مجلة معارف، العدد 14 (2013).

تهدف الدراسة إلى تحديد أهم محطات تطور أسعار النفط في السوق الدولية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2009 مع التركيز على الطفرة النفطية لسنة 2008 والصدمة النفطية لسنة 2009 وإبراز دور النفط في الإقتصاد العربي وتهدف أيضا إلى عرض تطور عائدات النفط الدول العربية وإنعكاسات على إقتصادياتها. وتوصلت الدراسة إلى أن إقتصاديات الدول العربية أكثر إستجابة لصدمة النفطية وتأثرا بها خاصة صدمات الإنخفاض الحادة.

الفصل الأول:
السياسة النقدية
في الجزائر
(2009-2019)

الفصل الأول:

السياسة النقدية في الجزائر (2009-2019)

تلعب السياسة النقدية دورا هاما في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية مستخدمة العديد من الأدوات منها الكمية، النوعية وأدوات التدخل المباشر، وفق إستراتيجية معينة وموضوعة مسبقا. ولتحقيق الأهداف الكلية للسياسة الاقتصادية لا بد من تحقيق أهداف السياسة النقدية المعروفة بالمرجع السحري مرورا بالأهداف الأولية والوسيط.

ولقد مرت السياسة النقدية في الجزائر بالعديد من المراحل وأبرزها بين سنتين 2009-2019 ذلك لإحتوائها على صدمتين نفطيتين وأهمها صدمة 2014، تماشيا مع تلك التطورات العالمية وحاجة التي يطلبها الإقتصاد الجزائري، بغية إتباع سياسة نقدية واضحة. تم إدخال جملة من الإصلاحات التنظيمية والقانونية لتنظيم السيولة المصرفية للحد من التضخم، الحفاظ على إحتياطيات الصرف الأجنبية أي الحفاظ على الاستقرار النقدي الداخلي والخارجي.

وسيتيم معالجة هذا الفصل في ثلاثة مباحث، كما يلي:

- المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية؛

- المبحث الثاني: تطور السياسة النقدية في الجزائر (2009-2019)؛

- المبحث الثالث: أدوات وأهداف السياسة النقدية في الجزائر (2009-2019).

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية إحدى الركائز الأساسية للسياسة الاقتصادية، إذ تعنى بعرض النقود في الإقتصاد وتنظيمه بما يخدم أداءه.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية أهم وظائف السلطة النقدية لما لها من أهمية بارزة على الصعيد الداخلي، تحت إشراف البنوك المركزية.

أولاً: تعريف السياسة النقدية

يمكن تعريف السياسة النقدية على أنها "تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية".¹ بمعنى أنها تنظيم وإدارة لمجموعة وسائل الدفع المتاحة في مجتمع ما، من أجل رفع معدلات النمو الإقتصادي وتحقيق الإستقرار النقدي.

وتعرف أيضا على أنها "جميع القرارات والإجراءات النقدية وغير النقدية التي تهدف إلى التأثير على النظام النقدي".² أي أنها جميع القرارات سواء كانت مكتوبة أو غير مكتوبة والإجراءات أو الأدوات التي تسعى إلى التأثير على النظام النقدي في حالات التوسع والإنكماش بصورة فعالة.

من خلال ما سبق يمكن القول أن السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات والقرارات والتدابير المتخذة من قبل السلطة النقدية، متمثلة في البنك المركزي، لإدارة وتنظيم المعروض النقدي، أي التأثير على النظام النقدي لبلد ما في إطار تحقيق الأهداف المرجوة.

ثانياً: أهمية السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية هامة على مستوى العديد من الأصعدة، ويمكن إجمال أهميتها فيما يلي:³

- تحقيق نوع من الإستقرار النسبي للمستوى العام للأسعار؛

- زيادة مستوى المدخرات الوطنية؛

- المحافظة على سعر صرف العملة الوطنية؛

- تشجيع الإستثمارات؛

- توجيه الإئتمان إلى الوجهة المطلوبة.

خاصة إذ كان البلد يعاني من عجز في ميزان المدفوعات وقلة الوعي المصرفي لدى أفراد المجتمع، من هنا تقوم

السياسة النقدية بوضع أهدافها وتسعى إلى تحقيقها.

المطلب الثاني: أهداف وأدوات السياسة النقدية

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق جملة من الأهداف وتسمى بالربع السحري، لتحقيقها لا بد من تجزئتها إلى

أهداف أولية وأهداف وسيطة.

1 - جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي: دراسة مقارنة (الجزائر: دار الخلدونية، 2007)، ص.86.

2 - حازم محمود الوادي، كفاءة السياسة النقدية في الإسلام: دراسة مقارنة (عمان: عالم الكتب الحديث، 2009)، ص.17.

3 - أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسة النقدية والبعد الدولي لليورو (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2000)، ص.38-39.

1. الأهداف الأولية والوسيط

عبارة عن عناصر تسعى السلطة النقدية من خلالها التأثير على الأهداف النهائية، وتمثل فيما يلي:¹

أ. الأهداف الأولية: وهي:

- جمع الإحتياطات الأولية: تشمل القاعدة النقدية، وتعرف على أنها الأصول التي يمكن إستخدامها في المعاملات، أي النقود المتداولة، بالإضافة إلى الإحتياط النقدي الإجباري والإختياري، ويرمز لها بـ M_0 .

- ظروف سوق النقد: تحتوي على الإحتياطات الحرة، معدل الأرصدة المصرفية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد.

ب. الأهداف الوسيطة: وهي:

- سعر الفائدة: هو السعر النقدي لإستخدام الأموال القابلة للإقراض، تقوم السلطة النقدية بالحفاظ عليه في مستويات التي تسمح بالتوظيف الكفء للموارد المالية؛

- سعر الصرف: يعد مؤشرا جيد لقياس القدرة الشرائية والحفاظ على إستقرارها؛

- العرض النقدي: بالمعنى الضيق M_1 ، المعنى الواسع M_2 أو M_3 في ظل المشتقات المالية.

2. الأهداف النهائية: بعد تحقيق الأهداف الأولية والوسيط تسعى السلطة النقدية إلى التأثير على المتغيرات

الإقتصادية من خلال ما يلي:²

- تحقيق الإستقرار الإقتصادي والحد من حدة التقلبات الإقتصادية. بمحاولة المحافظة على الثبات النسبي للأسعار والقوة الشرائية للنقود؛

- تحقيق العمالة الكاملة للإقتصاد ومحاولة الوصول إلى ذلك دائما، وخفض حجم البطالة وتحقيق معدل نمو مرتفع للدخل الوطني؛

- تحقيق توازن ميزان المدفوعات وإستقرار سعر الصرف؛

- توفير السيولة اللازمة للإقتصاد والتمويل اللازم لخطط التنمية الطموحة.

تواجه السياسة النقدية عدت مشاكل في تحقيق هذه الأهداف، أهمها التناقض والتعارض فيما بينها فمثلا التناقض بين تحقيق الإستقرار النسبي لمستوى العام للأسعار والبطالة، لمحاربة التضخم تستخدم السلطة النقدية

1 - موسى لحو، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية: دراسة تحليلية للآثار الإقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي (لبنان: مكتبة حسن العصرية، 2010)، ص-ص. 62-66.

2 - عوف محمد الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الإقتصاد الإسلامي: دراسة تحليلية مقارنة (الإسكندرية، مكتبة الإشعاع، 1997)، ص. 161.

سياسة نقدية إنكماشية أما لمواجهة البطالة يتطلب سياسة نقدية توسعية، لذا أصبح الهدف الأسمى للسياسة النقدية محاربة التضخم.

ثانيا: أدوات السياسة النقدية

لتحقيق الأهداف سابقة الذكر تستخدم السياسة النقدية مجموعة من الأدوات الكمية وأخرى النوعية، وهي كالتالي:

1. الأدوات الكمية: وتتمثل في العناصر التالية:¹

- سياسة إعادة معدل الخصم: يقصد به سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل منحه للقروض، أو مقابل خصمه للأوراق المالية التي تقدمها البنوك التجارية، تستخدم من أجل توجيه السياسة النقدية إما تضخمية أو إنكماشية برفع معدل الخصم أو تخفيضه؛

- سياسة السوق المفتوحة: هي أكثر الأدوات تطبيقا وخاصة في الدول التي تملك سوقا ماليا متطورا، يقوم البنك المركزي كمسؤول عن السياسة النقدية بشراء أو بيع الأوراق المالية لتخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية في السوق النقدية؛

- سياسة معدل الإحتياطي النقدي القانوني: يلزم البنك المركزي البنوك التجارية العاملة في الإقتصاد بالإحتفاظ بنسبة معينة من الودائع لديه، ويقوم أيضا برفع معدل الإحتياطي القانوني أو الإلزامي من أجل التحكم في قدرة البنوك التجارية في خلق البنوك.

2. الأدوات النوعية: وتتمثل فيما يلي:²

- السقوف التمويلية: تعمل على الحد من التوسع في التمويل الإجمالي وجعله في حدود المستوى المخطط له، سواء بالنسبة لزبون وقطاع معينين أو لإجمالي القروض؛

- تنظيم القروض الإستهلاكية: يقوم البنك المركزي بوضع حد أقصى للأموال وتحديد مدة القروض الإستهلاكية من أجل تخفيض عدد الأقساط ورفع من قيمة القسط؛

- تخصيص التمويل: أي التوزيع الهادف للأموال وتوجيهها وفق خطة الدولة كتمويل قطاع معين كالزراعة؛

- الإقناع الأدبي: يلجأ البنك المركزي إلى هذا الأسلوب في حالة إمتلاكه أسلوب الإقناع ومدى تقبل البنوك التجارية بالتعامل معه وثقتها في إجراءاته.

¹ - نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطب، الإقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات (عمان: دار الحامد، 2006)، ص-ص. 289-291.

² - مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الإقتصاد النقدي والسياسات النقدية: للطلبة الجامعيين (الجزائر: طبعة مزوار، 2007)، ص-ص. 64-65.

إضافة إلى هذه الأدوات يجب أن يحتوي الإقتصاد على نظام معلوماتي فعال، سرعة للإستجابة وتوفير سياسة مرنة للإستثمار.

المطلب الثالث: السياسة النقدية في الدول النامية

تمتاز السياسة النقدية في الدول النامية بالعديد من الخصائص هذه الخصائص كونت لديها نقاط ضعف، لذا لابد من وضع شروط لنجاعة هذه السياسة وتقييد بها.

أولا: الخصائص العامة للسياسة النقدية في الدول النامية

يمكن ذكر الخصائص العامة للسياسة النقدية في الدول النامية فيما يلي:¹

1. ضعف إنتشار شبكات الجهاز المصرفي: مما يجعل عدد الجمهور المتعامل معها قليلا طالما أن شبكة البنوك أيضا قليلة وبالتالي يكون الإعتماد على إستخدام النقود بشكل كبير في المعاملات وتسوية الديون وكذلك إستخدام الحسابات الجارية بالشيكات ضعيفا وتتعامل به المؤسسات وعدد محدود من الأفراد؛
2. ضعف درجة نقدية الإقتصاد: توجد في بعض البلدان النامية قطاعات إقتصادية كبيرة غير نقدية، حيث يتم التبادل عن طريق المقايضة بدون إستخدام النقود إلا أنه توجد عقبة تقف أمام السياسة النقدية في مثل هذه القطاعات هي عدم توفر أجهزة الإئتمان المصرفي التي تساعد على تمويل التوسع في الإنتاج في هذه القطاعات؛
3. غياب الجهاز الإنتاجي المتطور والقادر على إستغلال كافة الموارد الطبيعية والبشرية المعطلة وسد إحتياجات الطلب المحلي من السلع الإستهلاكية والإستثمارية والخدمات؛
4. إنسياب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج في صورة ودائع مصرفية وإستثمارات مالية كونها أكثر سيولة وضمانا وعائدية؛
5. إنخفاض مستوى الدخل القومي وما يتبعه من إنخفاض في متوسط دخل الفرد وهي النتيجة الحتمية لإنخفاض معدل الإدخار ومن ثم تكوين رأس المال الحقيقي؛

¹ عين السبع فاطمة الزهراء، عدة بركان شهرزاد، فعالية السياسة النقدية في البلدان النامية: دراسة حالة الجزائر (مذكورة: ماستير، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، 2015/2016)، ص-ص.51-52.

6. الحد من مقدرة المصارف على إجتذاب وتهيئة موارد نقدية كافية لأغراض الإستثمار كما يحول دون إمكانية تنويع الإستثمارات المالية للمصارف، وهذا ما يبرر توظيف أموالها الفائضة في الخارج؛
 7. قلة عدد المؤسسات المالية الوطنية النقدية وغير نقدية التي تستطيع السلطات النقدية أن تمارس نشاطها من خلالها وعدم تنوعها؛
 8. ضآلة الإدخارات وعدم إستثمارها بصورة فعالة حيث يفضل الناس أنواع معينة من الإستثمار غير المنتج كالعقارات والذهب لكونها أضمن من غيرها من الإستثمارات، بالإضافة إلى عدم تطور العادة المصرفية لدى الجمهور تطورا كافيا، بل تتم معظم المعاملات على أساس الدفع النقدي المباشر.
- إذن فهذه الخصائص العامة كون في الدول النامية فهي نقاط ضعف تعاني منها هذه الدول وأدت إلى فشل كل الإصلاحات.

ثانيا: أسباب ضعف فعالية السياسة النقدية في البلدان النامية

يمكن ذكر أسباب ضعف فعالية السياسة النقدية في البلدان النامية فيما يلي:¹

1. الإفتقار إلى سوق نقدية منظمة، كما أنها تتميز بضيق نطاق الأسواق المالية إن وجدت وهو ما يؤدي إلى ضعف فعالية سياسة معدل إعادة الخصم وإستحالة تطبيق سياسة السوق المقترحة على نطاق واسع؛
2. ضعف الدور الذي يقوم به البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية فإن ذلك يحول دون قيام البنوك التجارية بأي دور فعال في التأثير على النشاط الإقتصادي؛
3. ضعف الوعي النقدي والمصرفي حيث يتجه الأفراد في البلدان النامية إلى الإحتفاظ بموجوداتهم في شكل عملة وليست ودائع أو أوراق مالية، الأمر الذي يقلل من دور البنوك التجارية لهذه البلدان؛
4. عدم وجود إستقرار سياسي، مما لا يشجع الإستثمار الأجنبي وبالتالي يحول دون تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية؛
5. تميل البنوك التجارية في البلدان النامية إلى تقديم القروض لتمويل قطاع التجارة (تمويل قصير الأجل) مقارنة بالتمويل المقدم للقطاع الإنتاجي (تمويل طويل الأجل) والذي يعتبر أحد دعائم التنمية الإقتصادية.

¹ - المرجع السابق، ص-ص.50-51.

مما سبق يمكن القول أن تحديد أسباب ضعف فعالية السياسة النقدية في البلدان النامية ضرورة حتمية من أجل العمل على إصلاحها.

ثالثا: شروط نجاعة السياسة النقدية في الدول النامية

تتمثل شروط نجاعة السياسة النقدية في الدول النامية فيما يلي:¹

1. تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة نظرا لتعارض الكثير من الأهداف المسطرة، فكما كان الهدف واضحا ومحدد كلما زاد ذلك من فعالية السياسة النقدية؛
2. هيكل النشاط الإقتصادي، مكانة القطاع العام والخاصة، سياسة الحكومة، إتجاه المؤسسات الإنتاجية، حجم التجارة الخارجية في السوق العالمية، وبالتالي حرية التجارة الخارجية ومرونة الأسعار؛
3. مرونة الجهاز الإنتاجي للمتغيرات التي تحدث على المتغيرات الإقتصادية لا سيما النقدية منها؛
4. نظام سعر الصرف، إذ تحقق السياسة النقدية فعاليتها في إقتصاد ذو سعر صرف مرن أكثر من إقتصاد ذو سعر صرف ثابت؛
5. درجة الوعي الإدخاري والمصرفي لمختلف الأعوان الإقتصادية؛
6. سياسة الإستثمار، مناخ الإستثمار، تدفق رؤوس الأموال، التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب مدى حساسية الإستثمار لسعر الفائدة؛
7. توافر أسواق مالية ونقدية متطورة؛
8. مدى إستقلالية البنك المركزي عن الحكومة حيث كلما تحقق ذلك للسلطة النقدية كلما أمكن للسياسة النقدية العمل بإستقلالية، مما يمكنها من تحقيق نجاعتها وفعاليتها؛
9. توافر نظام معلوماتي فعال، إذا تؤثر السياسة النقدية في جميع الأسواق من خلال تأثيرها على كمية النقود، من هذا المنطق فيجب على مصممي السياسة النقدية إمتلاك معرفة شاملة وتفصيلية عن وضع الإقتصاد في مختلف أسواقه وطبيعة إحتلالاته وإمكانياته؛
10. حالة نشاط السوق الموازي، كلما قل نشاط هذا السوق كلما أمكن التحكم في الإقتصاد وبالتالي تفعيل السياسة النقدية.

¹ - وجدي جميلة، السياسة النقدية وسياسة إستهداف التضخم: دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014 (مذكرة: ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، 2016/2015)، ص.45.

مما سبق يمكن القول أن الشروط سابقة الذكر لها أهمية بالغة لذا وجب العمل عليها وللوصول إلى سياسة نقدية فعالة ومؤثر ولها دور فعال في إقتصاديات هذه الدول.

مما سبق يمكن القول أن السياسة النقدية في الدول النامية ركيزة أساسية في هذه الدول لذا وجب العمل عليها حتى تكون مؤثرة في النشاط الإقتصادي.

ومن هنا يمكن القول أن السياسة النقدية في أي دولة تسعى إلى تحقيق الأهداف السابقة أو بعضها ولكن تختلف في فعالية إستخدام أدواتها سواء كانت كمية أو نوعية من الدول المتطور، إلى الدول النامية، تتم إدارتها من قبل البنك المركزي أو السلطة النقدية والإشراف عليها، بإضافة وظيفة مراقبة مكونات الكتلة النقدية ومقابلتها، هذا كله بما يتلاءم مع النشاط الإقتصادي.

المبحث الثاني: تطور السياسة النقدية في الجزائر (2009-2019)

تعد السياسة النقدية أداة فعالة في الإقتصاد الجزائري، خاصة منذ إنتقال الجزائر من إقتصاد موجه نحو إقتصاد السوق، حيث أحدث الإنتقال إنعكاسات واضحة على أدوات وأهداف السياسة النقدية فيها.

المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للسياسة النقدية في الجزائر (2009-2019)

مرت السياسة النقدية في الجزائر خاصة منذ إصدار قانون النقد والقرض 1990 الذي وضع لها الإطار القانوني، التنظيمي ومسار تطورها، بعدة تعديلات خاصة خلال الفترة 2009-2019. ويمكن عرضها فيما يلي:

1. النظام رقم 02/09 المؤرخ في 26 ماي 2009

حدد النظام رقم 02/09 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية ووسائلها وإجراءاتها المهام التي يقوم بها بنك الجزائر في السوق النقدية، وهي:¹

- الأطراف المقابلة لعمليات السياسة النقدية في الجزائر والعقوبات التي يمكن أن تتعرض لها الأطراف في حالة عدم إحترام إلتزاماتها؛

- عمليات السياسة النقدية، وبشكل خاص، العمليات التي يمكن أن يقوم بها بنك الجزائر في السوق النقدية؛

¹ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، www.Bank-of-Algeria.dz، 2020/01/30، ص- ص.150-149.

- التسهيلات الدائمة بصفتها عمليات تتم بمبادرة من المصارف، كأطراف مقابلة لعمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر، والتي شهدت تعزيزا في إرسائها التنظيمي؛
- إجراءات تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية، التي تم تقييدها وتمثل في إجراءات المناقصة الدورية المدعوة مناقصات عادية وتلك المتعلقة بالمناقصة السريعة أو عن طريق العمليات الثنائية.

2. الأمر رقم 04/10 المؤرخ في 26 أوت 2010

يقوم الأمر رقم 04/10 المعدل والمتمم للأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض بإرساء إستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية من أجل إستهداف التضخم.

3. النظام رقم 01/14 مؤرخ في 16 فيفري 2014

حدد النظام رقم 01/14 المؤرخ في 16 فيفري 2014 نسبة الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية،¹ حيث يلزم هذا النظام بصفة مستمرة البنوك والمؤسسات المالية الناشطة داخل النظام المصرفي الجزائري على أساس فردي أو مجمع، معامل الحد الأدنى للملاءة قدره 9.5%.

4. النظام رقم 10/15 مؤرخ في 19 فيفري 2015

بين النظام رقم 10/15 المؤرخ في 19 فيفري 2015 المتعلق بعمليات خصم السندات العمومية إعادة خصم السندات الخاصة، التسبيقات والقروض للبنوك والمؤسسات المالية، القواعد والشروط والإجراءات بخصوص هذه العمليات، وهي:²

- يجب أن تكون السندات العمومية قصيرة ومتوسطة الأجل وهذه الأخيرة لا تقبل للخصم إلا في حالة مدتها المتبقية أقل أو تساوي 3 سنوات؛
- يجب أن تكون السندات الخاصة مطابقة للشروط التي ينص عليها القانون التجاري وموافقة للمبالغ المستعملة فعلا من طرف المستفيد وأن تكون قيمتها معبرة بالعملة الوطنية؛
- يمنح بنك الجزائر تسبيقات لمدة 30 يوم على السندات العمومية قابلة للخصم، مدة إستحقاقها محصورة بين 3 أشهر و3 سنوات، تسبيقات لمدة سنة واحدة مرهونة بسندات عمومية صادرة أو مضمونة من قبل الدولة مدة إستحقاقها محصورة بين سنة و3 سنوات؛

¹ - المرجع السابق، ص.150.

² - بنك الجزائر، أنظمة 2015، www.Bank-of-Algeria.dz، 2020/01/30، ص-ص.2-5.

-يمنح بنك الجزائر القروض في الحساب لمدة أقصاها سنة واحدة مضمونة برهونات على سندات وأذونات الخزينة لا يفوق مبلغ القروض عليها 70% من قيمتها الإسمية، ورهونات على سندات خاصة قابلة لعملية إعادة الخصم لا يفوق مبلغ القروض عليها 50% من المبلغ المرهون.
تمنح أيضا هذا النوع من القروض وفق الشروط وسعر الفائدة التي يحددها بنك الجزائر للبنوك التي تتمتع بالملاءة، لكنها بحاجة للسيولة، ويتم هذا النظام بالنظام رقم 03/16 المؤرخ في 28 جويلية 2016.

5.النظام رقم 03/17 المؤرخ في 6 ديسمبر 2017

يعدل النظام رقم 03/17 المؤرخ في 6 ديسمبر 2017 ويتمم بالنظام رقم 02/09 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها¹ حيث حدد الأوراق العمومية القابلة للتفاوض في السوق والمقبولة في عمليات السياسة النقدية، وهي:

-أذونات الخزينة قصيرة الأجل؛

-أذونات الخزينة المماثلة؛

-السندات المماثلة للخبزينة؛

-الأوراق العمومية المضمونة من طرف الدولة؛

-السندات غير المادية، المماثلة للقروض الوطنية المصدرة أو المضمونة من طرف الدولة؛

-سندات الخزينة الممثلة لإعادة شراء مستحقات البنوك على الزبائن.

يحدد المبلغ الكلي للعمليات الجارية على الأوراق العمومية وفقا لأهداف السياسة النقدية.

أما الأوراق الخاصة فهي:

- الأوراق الخاصة القابلة للتفاوض كسندات قصيرة الأجل، أوراق خاصة غير قابلة للتفاوض والمقبولة للتنازل

المؤقت في عمليات السياسة النقدية؛

- الأوراق التي تمثل العمليات التجارية على الجزائر أو على الخارج بشروط معينة؛

- أوراق التمويل المنشأة تمثيلا لقروض الخزينة أو القروض الموسمية؛

- أوراق تمويل القروض متوسطة وطويلة الأجل الممنوحة للشركات غير المالية المسعرة إيجابيا من طرف بنك

الجزائر، حيث تتعلق القروض متوسطة الأجل بتمويل الإستثمار لتطوير وسائل الإنتاج وتصدير السلع

¹ - بنك الجزائر، أنظمة 2017، المتوفر على الموقع بنك الجزائر www.Bank-of-Algeria.dz، 2020/01/30، ص-ص 9-10.

وبناء المساكن في إطار الترقية العقارية وعمليات الإعتماد الإيجاري على السلع الإنتاجية المرفقة بخيار الشراء، وتعلق القروض طويلة الأجل بتمويل الإستثمار لبناء وتجهيز وحدات إنتاج السلع والخدمات.

6. القانون 10/17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017

يقوم بنك الجزائر وفقا للقانون 10/17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 بشكل إستثنائي ولمدة 5 سنوات بشراء مباشرة السندات المالية عن الخزينة، وذلك لأجل:¹

- تغطية إحتياجات تمويل الخزينة؛

- تمويل الدين العمومي الداخلي؛

- تمويل الصندوق الوطني للإستثمار.

7. النظام رقم 03/18 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018

حدد نظام رقم 03/18 مؤرخ في 4 نوفمبر 2018 الحد الأدنى لرأس المال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في

الجزائر، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (01-01): الحد الأدنى لرأس المال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر الوحدة: دج

الحد الأدنى لرأس المال	
20.000.000.000	البنوك
6.500.000.000	المؤسسات المالية

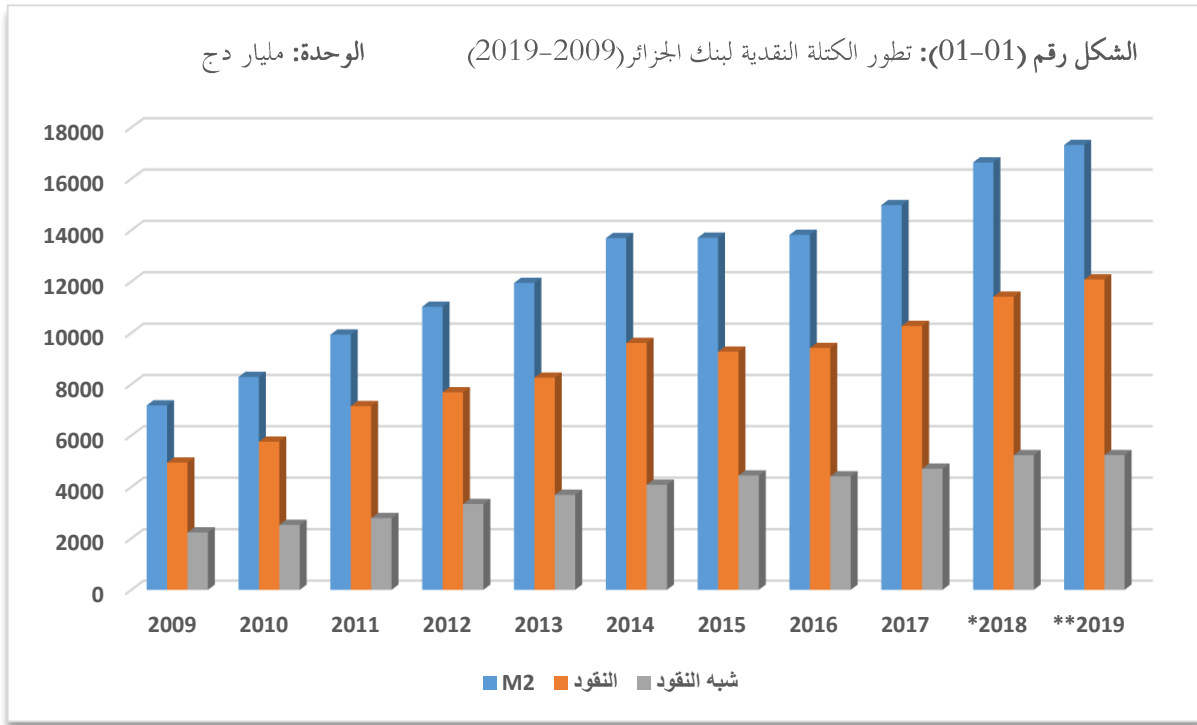
المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على: بنك الجزائر، أنظمة 2018، www.Bank-of-Algeria.dz، 2020/01/30، ص-ص: 5-6.

المطلب الثاني: تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2009-2019)

تتأثر الكتلة النقدية في الجزائر بالعديد من المتغيرات مما يؤدي إلى إرتفاعها وإخفاضها بمعدلات متذبذبة،

والشكل الموالي يبين تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2009-2019)، كما يلي:

¹ - المادة 01، الجريدة الرسمية، السنة 54، العدد 57، 22 أكتوبر 2017، www.jora.dz، ص.4.



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

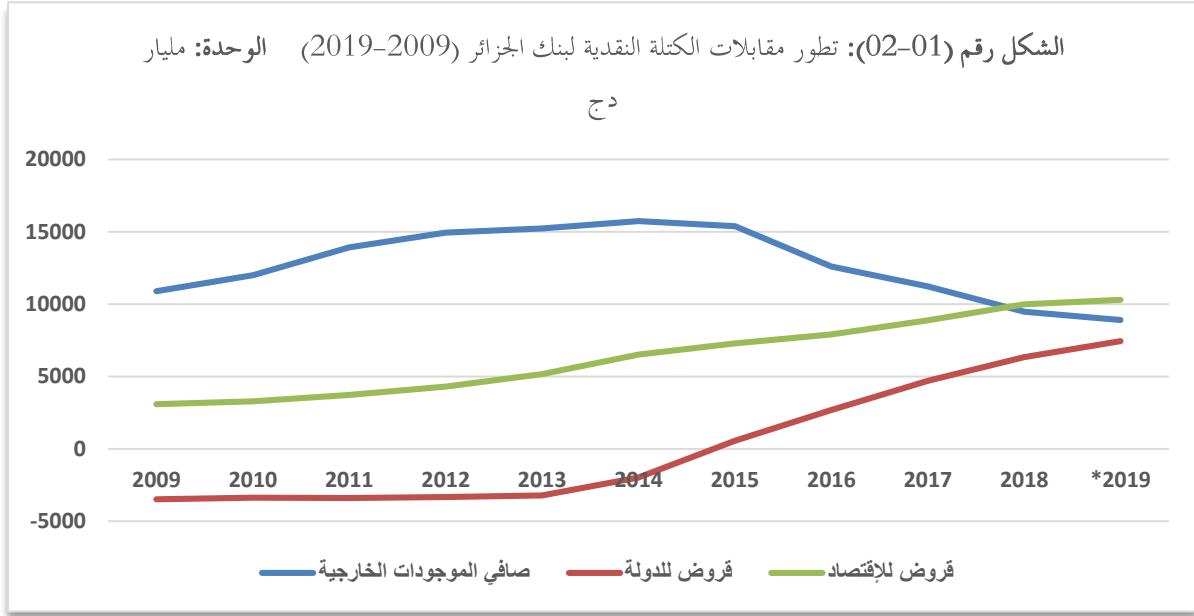
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، www.Bank-of-Algeria.dz، 2020/01/30، ص.223.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، www.Bank-of-Algeria.dz، 2020/01/30، ص.148.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 46، جوان 2019، www.Bank-of-Algeria.dz، 2020/01/30، ص.ص.10-11.

من خلال الشكل أعلاه يمكن القول أن الكتلة النقدية عرفت معدلات نمو متذبذبة وذلك راجع لعدة أسباب، فخلال سنتي 2009-2010 عرفت معدل نمو 15.44% ويعود ذلك لأجل توفير السيولة الملائمة لتمويل برنامج النمو الحكومية، تراجع نمو الودائع تحت الطلب، إلا أنها في سنتي 2010-2011 لوحظ إرتفاع نمو M2 بنسبة 19.90% ويرجع ذلك لعدة أسباب أبرزها أسباب سياسية لتجنب الإنتفاضات الشعبية في تلك الفترة و المسماة بثورة السكر والزيت، أما خلال الفترة 2011-2013 عرفت معدلات النمو متذبذبة 10.93% و 8.41% على التوالي بسبب إتباع سياسة نقدية إنكماشية لإمتصاص فائض السيولة للإقتصاد . أما خلال الفترة 2014-2018 سجلت الكتلة النقدية معدلات نمو 0.13%، 0.81%، 8.38% و 11.09% على التوالي وذلك لإتباع سياسة نقدية توسعية لتوفير السيولة للإقتصاد لتمويل المشاريع الإستثمارية وتبني سياسة التمويل غير التقليدي الذي يعتمد على إصدار النقود من دون مقابل، مع تراجع معدل نمو M2 حيث وصل خلال الفترة 2018-2019 إلى معدل نمو 4.07% وذلك راجع لإتباع سياسة نقدية إنكماشية لمحاربة آثار التمويل غير التقليدي والمتمثل في التضخم، تحقيق إستقرار الأسعار ومحافظة على القدرة الشرائية للأفراد.

المطلب الثالث: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر (2009-2019)

يعد صافي الموجودات الخارجية العامل الأبرز في تطور المقابلات الكتلة النقدية، والمنحنى الموالي يبين تطور

مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر (2009-2019)، كما يلي:



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، www.Bank-of-Algeria.dz، 2020/01/30، ص.223.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، www.Bank-of-Algeria.dz، 2020/01/30، ص.148.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 46، جوان 2019، www.Bank-of-Algeria.dz، 2020/01/30، ص.ص.10-11.

من خلال المنحنى أعلاه يتبين أن صافي الموجودات الخارجية خلال الفترة 2009-2019 عرفت إرتفاعا بمعدلات نمو متذبذبة خاصة خلال الفترة 2009-2014، وكانت 10.20%، 16.05%، 7.30%، 1.9% و3.34% على التوالي وذلك راجع إلى حصيلة الصادرات. أما خلال الحقبة الثانية 2014-2019 سجلت صافي الموجودات معدلات نمو سالبة وكانت -2.28%، -18.07%، -15.51%، -6.26% على التوالي، يرجع ذلك إلى الإنخفاض المستمر في حصيلة الصادرات بالعملة الأجنبية، مع ضخامة الواردات أدى إلى تآكل الإحتياطات وبالتالي تقلص صافي الأصول الخارجية. قروض للدولة تميزت بمرحلتين، المرحلة الأولى بين سنتين 2009-2014، رغم عدم الإستقرار الذي عرفه الإقتصاد العالمي ككل بداية هذه الفترة إلا أنها عرفت تزايد مستمر وهو ما أدى إلى تحسن وضعية الخزينة العمومية حيث بلغت 1992.3 - مليار دج مرورا بمعدلات التالية 2.75%، 0.4%، 2.15%، 2.97%، 38.42%، أما المرحلة الثانية نلاحظ ارتفاع قيمة القروض للدولة، وبالتالي تلجأ الخزينة العمومية لتغطية نفقاتها من خلال الإقتراض من الجهاز المصرفي. أما بخصوص قروض للإقتصاد سجلت

إتجاهها تصاعديا خلال الفترة 2009-2019 بداية من 3086.5 مليار دج وصولا إلى 10300.8 مليار دج بمعدلات نمو مختلفة من سنة إلى أخرى من أجل تشجيع الإستثمارات من خلال تمويل المشاريع أو تلبية للقروض الإستهلاكية.

من خلال ما سبق يمكن القول إن هناك علاقة طردية بين M2 وصافي الموجودات الخارجية وعلاقة عكسية بين قروض المقدمة للإقتصاد وصافي الموجودات الخارجية.

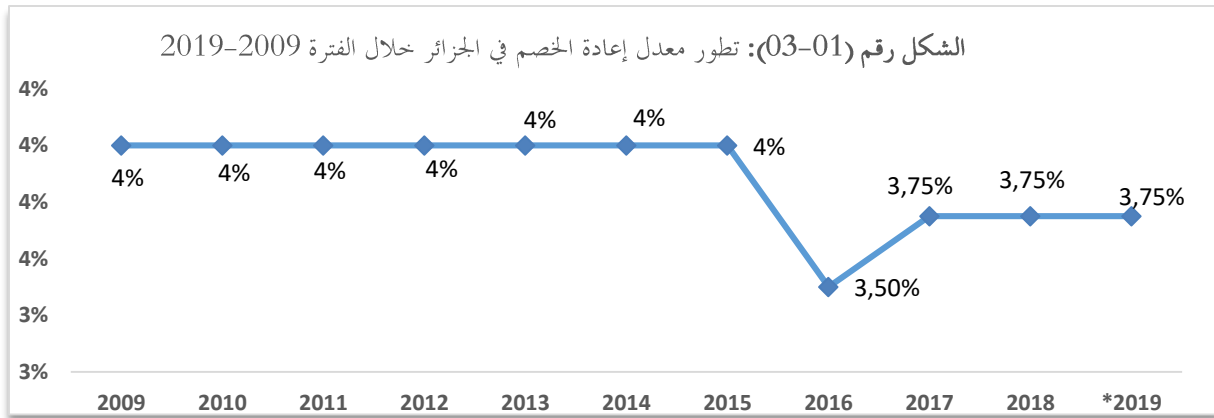
المبحث الثالث: أدوات وأهداف السياسة النقدية في الجزائر (2009-2019)

يقوم بنك الجزائر بوضع أهداف السياسة النقدية وفقا للظروف الإقتصادية سواء كانت داخلية أو خارجية بإعتباره السلطة النقدية في البلاد، مستخدما العديد من الأدوات.

المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية في الجزائر (2009-2019)

يعد الإختيار المناسب للأدوات السياسة النقدية الخطوة الحاسمة لتحقيق أهداف السياسة النقدية بكفاءة وفعالية، لذا وجب على السلطة النقدية في البلاد أن تستخدم الأدوات المناسبة لحاجة الإقتصاد الوطني، ويمكن عرض أدوات السياسة النقدية خلال الفترة 2009-2019 فيما يلي: ¹

1. معدل إعادة الخصم: هو من بين الأدوات غير مباشرة القديمة التي يستخدمها بنك الجزائر لتحكم في مستوى السيولة في الإقتصاد من خلال زيادة أو نقصان حجم الإئتمان في الجزائر، المنحنى الموالي بين تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2009-2019 كما يلي:



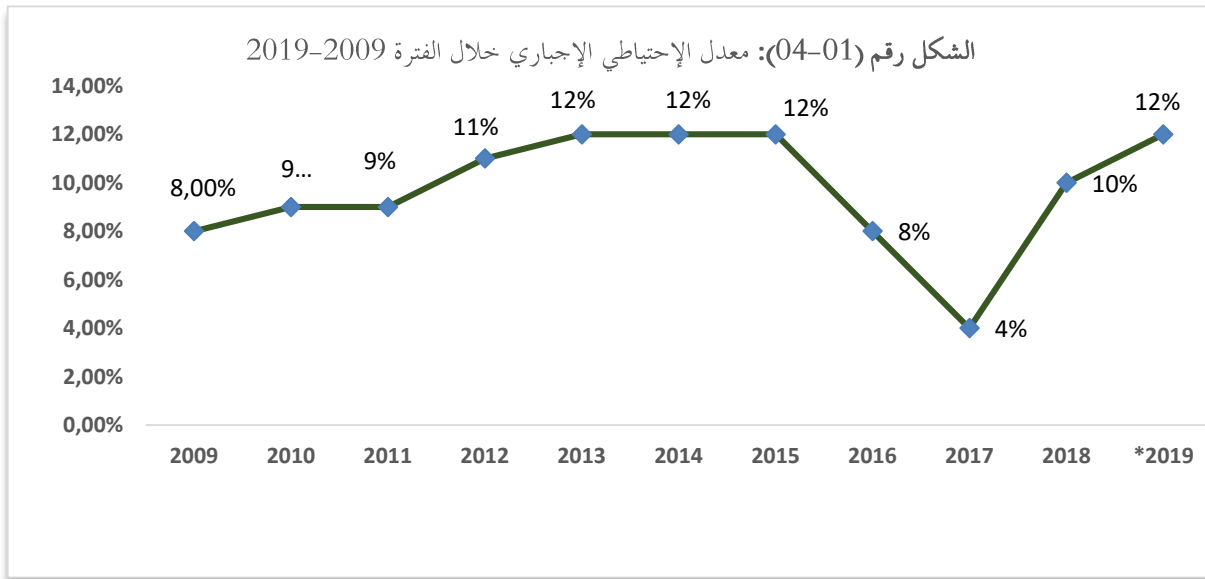
المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 25، مارس 2014، www.Bank-of-Algeria.dz، 2020/01/30، ص.17.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 46، جوان 2019، www.Bank-of-Algeria.dz، 2020/01/30، ص.17.

¹ - جملة منيجل، سعيدة خواتر، واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، التوجهات النقدية والمالية للإقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الإقتصادية والإقليمية والدولية، جامعة زياني عشور-الجللفة، الجزء 03، 14 نوفمبر 2019، ص.327-341.

يلاحظ من خلال المنحى أعلاه ثبات معدل إعادة الخصم خلال الفترة 2009-2019 وذلك راجع إلى تحسن الوضعية المالية للبنوك التجارية الناشطة في الإقتصاد الجزائري، بالتالي تراكم فوائض من السيولة لديها منعها من طلب إعادة التمويل من بنك الجزائر كملجأ أخير للإقراض، بالتالي فقدت السياسة النقدية إحدى أدواتها لإمتصاص فائض السيولة من الإقتصاد، إلا أن عدم الإستقرار الإقتصادي العالمي الذي عرف معدلات نمو بطيئة خاصة سنة 2014، حيث بدأ بنك الجزائر بضخ السيولة إلى البنوك التجارية وذلك بتخفيض معدل إعادة الخصم من 4% إلى 3.5% لإعادة الدور التمويلي للبنوك التجارية من خلال إعادة التمويل إلا أنه سرعان ما قام بنك الجزائر برفعه إلى 3.75% وذلك للحفاظ على إستقرار مستوى العام للأسعار مستهدفا التضخم كأثر من آثار سياسة التمويل غير التقليدي.

2. الإحتياطي الإجباري: يعد آلية رقابية وفق شروط تنظمه، الهدف منه تعزيز فعالية السياسة النقدية في إمتصاص فائض السيولة من السوق النقدية والمنحنى الموالي يبين تطور معدل الإحتياط الإجباري في الجزائر خلال الفترة 2009-2019، كما يلي:



المصدر: من إعداد الطلبة بإعتماد على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 25، مارس 2014، www.Bank-of-Algeria.dz، 2020/01/30، ص.17.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 46، جوان 2019، www.Bank-of-Algeria.dz، 2020/01/30، ص.17.

من خلال المنحى أعلاه يتبين إرتفاع معدل الإحتياطي الإجباري من 8% إلى 12% من أجل إمتصاص السيولة وتعزيز دور السياسة النقدية للتحكم في معدلات التضخم خاصة في ظل التوسع للقروض الموجهة للإقتصاد، كما يلاحظ خلال سنتي 2016 و 2017 تراجع معدلات إلى 8% و 4% بسبب نقص السيولة لدى البنوك

التجارية وذلك بسبب انخفاض الودائع لأجل لقطاع المحروقات، ليقوم بنك الجزائر برفع مرة أخرى إلى 10% و12% وذلك للحفاظ على المستوى العام للأسعار تعزيزا لهدف التضخم.

3. عمليات السوق المفتوحة: تجرى هذه العمليات في السوق النقدية بمبادرة من بنك الجزائر الذي يعود إليه أيضا قرار إختيار معدل ثابت أو متغير الذي يتعين تطبيقه على هذه العمليات، وتنقسم إلى:

- عمليات التنازل المؤقت؛

- عمليات النهائية؛

- إسترجاع السيولة على البياض.

4. آلية إسترجاع السيولة بالناقصة: تعد من أحدث التقنيات التي إستحدثها بنك الجزائر كأسلوب لسحب فائض السيولة خاصة خلال الفترة 2009-2016 وفق معدلات مختلفة، حيث 1.25% معدل الفائدة على إسترجاع السيولة لثلاثة أشهر، 0.75% معدل الفائدة إسترجاع السيولة لـ 7 أيام.

5. التسهيلات الدائمة: وهي تسهيلات مخصصة للبنوك فقط من أجل المساهمة في السيولة أو سحبها وهي تتم بمبادرة من قبل البنوك وتأخذ شكلين:

- تسهيلة الودائع المغلة للفائدة حيث تم تطبيق عليها خلال الفترة 2009-2014 معدل فائدة قدر بـ 0.3%؛

- تسهيلات القرض الهامشي.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية في الجزائر (2009-2019)

تتولى السلطة النقدية في الجزائر تحقيق جملة من الأهداف، خاصة بعد الإصلاح النقدي في 1990، تم تعديل إطار الصلاحيات العامة لبنك الجزائر في 2003 بالأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض حيث تنص المادة 35: "تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للإقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد.

ولهذا الغرض، يكلف بتنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويراقب، بكل الوسائل الملائمة، توزيع القرض، ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف"¹.

¹ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2011، www.Bank-of-Algeria.dz، 2020/01/30، ص.154.

أي أن الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة الوطنية يشكل الهدف النهائي للسياسة النقدية. ويمكن عرض أهداف السياسة النقدية خلال الفترة 2009-2019 فيما يلي:

1. الإستقرار النقدي الداخلي (التضخم)

تم وضعه كهدف صريح للسياسة النقدية، فهو الإطار الجديد لإدارة السياسة النقدية، والذي يركز على الإعلان الرسمي لقيمة أو مدى محدد لمعدل التضخم يتم إستهدافه لفترة زمنية معينة أو عدة فترات.¹ هذا التعريف الضيق لسياسة إستهداف التضخم بإعتباره لم يحدد الإطار المؤسساتي لهذه السياسة أدوات اللازمة لتنفيذها. فهناك تعريف آخر يركز على ثلاثة عناصر أساسية، وهي:²

- العنصر الأول: يتعلق بتبني هدف أساسي ومعلن فيما يحقق معدل التضخم؛

- العنصر الثاني: يركز على إلتزام البنك المركزي وتوحيد جهوده لتحقيق هدف وحيد هو إستقرار الأسعار؛

- العنصر الثالث: يركز على الإستراتيجية المعتمدة في سياسة إستهداف التضخم وعلاقة أدوات السياسة بهذه الإستراتيجية.

ولقد عرفت الجزائر تغيرات كبيرة في معدلات تضخم جراء إتباع سياسة مالية توسعية، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2019، والجدول التالي يبين تطور معدلات التضخم في الجزائر، كما يلي:

الجدول رقم (01-02): تطور معدلات التضخم في الجزائر الوحدة: %

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	*2019
معدل التضخم	5.75	3.91	4.52	8.89	3.26	2.92	4.78	6.40	5.59	4.27	4.08

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 25، مارس 2014، www.Bank-of-Algeria.dz، 2020/01/30، ص.29.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 46، جوان 2019، www.Bank-of-Algeria.dz، 2020/01/30، ص.29.

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن سنة 2012 سجلت أعلى معدل تضخم مقارنة بكل السنوات وذلك راجع إلى ضخامة الكتلة النقدية في الإقتصاد الوطني الناتجة عن الزيادة في الأجور وتسهيلات في القروض خاصة الإستهلاكية، أدى ذلك إلى إدخال أداة جديدة لإسترجاع السيولة ورفع معدلات الإحتياطات الإجبارية وهذا بهدف إستقرار السياسة النقدية وذلك في سنتي 2013 و2014، مع العلم أن معدل التضخم المستهدف خلال

¹ - ساعد مرابط، "إختبار فعالية سياسة إستهداف التضخم في الدول النامية"، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 20 (2016)، ص.130.

² - المرجع السابق، ص.131.

هذه الفترة 4%، + أو - نقطة واحدة¹، بداية كان هدف ضمني خلال سنتي 2009 و2010، ليصبح خلال الفترة الموالية هدف صريح للسياسة النقدية في الجزائر، ليرتفع مرة أخرى في سنة 2015 ليواصل في الإرتفاع سنتي 2016 و2017 ليبلغ الذرة في هذه الفترة 6.40% حيث تراجعت السلطة النقدية عن هدفها النهائي وذلك لتراجع السيولة المصرفية في الإقتصاد الوطني، مما أدى إلى تبني سياسة التمويل غير التقليدي مما أدى إلى تفاقم التضخم، حيث أدى ذلك التراجع السلطة النقدية عن هدفها السابق الذكر والحفاظ عن أستقرار الأسعار وإبقاء معدلات التضخم في أدى مستوياتها.

2. إستقرار النقدي الخارجي (سعر الصرف الدينار الجزائري)

تعد سياسة إستهداف سعر الصرف كهدف من أهداف السياسة النقدية بديل من البدائل الأساسية لإدارة السياسة النقدية، وتعرف على أنها سياسة ترمي إلى ربط سعر الصرف العملة الوطنية بسعر صرف عملة أجنبية أكثر إستقرار في مستوى الأسعار²، وبالتالي في إطار السعي للمتابعة الصارمة لعملية التضخم في الجزائر، قام بنك الجزائر بإعداد نموذج للتنبؤ بالتضخم على المدى القصير، فضلا عن نموذج تحديد مستوى التوازن لسعر الصرف الفعلي الحقيقي المستعمل لمحاكاة هدف سعر الصرف الفعلي الإسمي³.

فخلال السداسي الأول من سنة 2016 إنخفضت قيمة الدينار بـ3.2% مقابل الدولار الأمريكي وإرتفعت 0.6% مقابل الأورو، إن مرونة سعر الصرف دينار وتدخلات البنك الجزائر على مستوى السوق البينية للصرف قد سمحت لسعر الصرف بأداء دوره إلى حد كبير⁴.

إعتبارا من الثلاثي الثالث من سنة 2016، عرف سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي إستقرارا واضحا في حدود 110 دينار للدولار الواحد، مقارنة بالأورو عرف تحسنا نسبيا، حيث إنتقل سعر الصرف له 125.6 دينار لواحد أورو في بداية شهر ماي 2016 إلى 116.4 في نهاية ديسمبر 2016⁵.

1 - بنك الجزائر، التطورات الإقتصادية والنقدية في 2010، عرض التقرير السنوي 2010 من طرف محمد لكصاسي محافظ بنك الجزائر، 25 أوت 2010، ص.6.

2 - أحمد الصديقي، حسين بن العاربية، سياسة إستهداف التضخم كبديل لإدارة السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، مجلة معهد العلوم الإقتصادية، العدد 02 (2018)، ص.88.

3 - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2013، www.Bank-of-Algeria.dz، 2020/01/30، ص.155.

4 - بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2015 وتوجهات سنة 2016 في ظروف إستمرار الصدمة الخارجية، مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة، جويلية 2017، ص.10.

5 - المرجع السابق، ص.11.

أما خلال السداسي الأول من سنة 2017، بقي سعر الصرف العملة الوطنية مستقرا، عاكسا الاستقرار النسبي، على مستوى أسواق الصرف العالمية منذ منتصف 2016 لأسعار الصرف عمليتي التسديد الرئيسيين للجزائر الأورو، والدولار في حين على مدار سنة 2017 كلها، سجل الأورو تحسنا ملحوظا مقارنة بالدولار، بنسبة 13.8%، وذلك على أساس سعر الصرف في نهاية الفترة (ديسمبر 2017، مقارنة بديسمبر 2016) بالتزامن عرف المتوسط السنوي لقيمة الدينار إنخفاضا مقابل الأورو بنسبة 3.3% وإنخفاضا 1.3% مقابل الدولار، علما أن الإنخفاضات حدثت أساسا خلال السداسي الثاني. مقاسا في 116.37 دينار لواحد أورو و110.53 دينار لواحد دولار في نهاية 2016 إلى 137.49 دينار لواحد أورو و114.94 دينار لواحد دولار في نهاية 2017.¹

تحسنت قيمة الدينار قليلا مقابل الدولار، بين ديسمبر 2017 ومارس 2018 أي بـ0.1% وإنخفضت قيمته مقابل الأورو بـ3.04% خلال نفس الفترة. على عكس ذلك إنخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار بين مارس وجويلية 2018 بنسبة 3.09% وتحسنت بـ2.32% مقابل الأورو. أما بين جويلية وسبتمبر عرف الدينار شبه إستقرار سواء مقابل سواء مقابل الأورو (إنخفاض بـ0.08%) أو مقابل الدولار (إنخفاض بـ0.27%). تترجم هذه التطورات، بالتالي، تعديلات محدودة على سعر صرف الدينار مقابل هاتين العملتين، ذات الصلة بتطورات أسعار صرفهما في الأسواق الدولية، في سياق تحسن نسبي في الأساسيات كتقلص فارق التضخم. من جهة أخرى تسمح هذه التعديلات المحدودة على سعر الصرف الدينار، بتجنب تأجيج الضغوطات التضخمية الكامنة، لا سيما في ظرف يتميز بوفرة السيولة ناجمة عن اللجوء إلى التمويل النقدي لتغطية على وجه الخصوص إحتياجات تمويل الخزينة والدين العمومي.

وعليه عرف تطور سعر الصرف الدينار ثلاثة مراحل:

- المرحلة الأولى: (جوان 2014 - نهاية سداسي الأول 2016) إنخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار بواقع 28%؛

- المرحلة الثانية: هي مرحلة إستقرار سعر الصرف الدينار إمتدت بين السداسي الثاني من سنة 2016 إلى غاية السداسي الثاني 2017، وتميزت هذه المرحلة بسعر الصرف مستقر بين الدولار والأورو؛

¹ - بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2018، ص.6.

- المرحلة الثالثة: وهي قائمة منذ البداية السداسي الأول من سنة 2018 وتتميز بتعديل سعر الصرف الدينار وفقا لتطورات أهم العملات المرجعية (الدولار والأورو).

من خلال ماسبق يمكن القول أن أهداف السياسة النقدية في الجزائر يكملان بعضهما البعض، فمن خلال إستقرار أسعار الصرف تسعى السلطة النقدية لجعل معدلات التضخم في مستوى المقبول في الإقتصاد، فتم وضع التضخم كهدف نهائي وصريح منذ سنة 2011، ولتحقيقه قامت السلطة النقدية بإستخدام مجموعة من الأدوات التقليدية منها ومستحدثة.

كخلاصة، يمكن القول أن تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2019، يتحكم به عدة ظروف منها الداخلية والخارجية، بالتالي عمدت السلطة النقدية خلال هذه الفترة بوضع أهداف وفق لهذه الظروف، حيث قامت بإستحداث حملة من الأدوات لتحقيق هذه الأهداف مركزة على التضخم كهدف رئيسي ونهائي للسياسة النقدية.

الفصل الثاني:
الصدمات النفطية
(2009-2019)

الفصل الثاني: الصدمة النفطية (2009-2019)

تعتبر الصدمات النفطية من أكبر الصدمات تأثيرا على الإقتصاديات الدول سواء كانت متطورة أو نامية، حيث تميزت هذه الصدمات بتقلبات أسعار النفط الحادة في السوق الدولية للنفط بالإنخفاض أو الإرتفاع، حيث لهذه التقلبات دوافع وأسباب إقتصادية وسياسة على مستوى الساحة العالمية، فهي تبدأ صدمة حقيقية أي صدمة طلب وعرض وتنتهي بصدمة نقدية، مخلفة وراءها العديد من الآثار سواء بالنسبة للدول المصدرة والمستوردة للنفط، سواء كانت صدمة إيجابية أو سلبية.

ويحتل النفط مكانة بارزة في الإقتصاد الجزائري، فهو القطاع المهيمن على كافة القطاعات الإقتصادية الأخرى، وهذا ما جعل الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي بإمتياز، فحصوله الصادرات النفطية تعد مصدر رئيسي ومهم لتمويل الإقتصاد الجزائري من كافة الجوانب، فأى تذبذب في أسعاره في السوق الدولية سوف ينعكس على الإقتصاد الجزائري على العديد من المتغيرات، بإعتباره متغير خارجي لا يمكن التحكم فيه.

وسيتم معالجة هذا الفصل في ثلاثة مباحث، كما يلي:

-المبحث الأول: ماهية الصدمات النفطية؛

-المبحث الثاني: مكانة النفط في الإقتصاد الجزائري؛

-المبحث الثالث: آثار الصدمات النفطية على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2009-2019).

المبحث الأول: ماهية الصدمات النفطية

تعد التغيرات الحادة في أسعار النفط في الأسواق الدولية، سواء بالإنخفاض أو الإرتفاع، مما يشكل صدمات نفطية، إثر العديد من الأسباب الإقتصادية أو السياسية وغيرها من الأسباب، مخلفة جملة من الآثار على العديد من الأصعدة.

المطلب الأول: مفهوم الصدمات النفطية

يتكون مصطلح الصدمات النفطية من شقين الصدمات والنفطية. فالشق الأول الصدمات، جمع مفردة الصدمة وهي عبارة عن حدث فجائي حاد غير متوقع الحدوث، ودون إنذار مسبق، تؤدي إلى حدوث أزمات

سواء على مستوى الدول، أو المنظمات، أو الأفراد بأسلوب الإمتصاص والإستعاب؛¹ إذن فالصدمات هي إحدى البوادر الرئيسية غير المتوقعة لوقوع الأزمات على العديد من المستويات. أما الشق الثاني النفطية مصدرها النفط وهو الكلمة المرادفة للبترو، يدلان على نفس المادة، حيث أن البترول هو مصطلح لاتيني والنفط هو مصطلح فارسي، ويعود أصل تسمية اللاتينية إلى كلمة Petroleum وتتكون من مقطعين Petr وتعني الصخر وOleum وتعني الزيت، بمعنى زيت الصخر،² وهو عبارة عن خليط من المواد الهيدروكربونية التي تتجمع في باطن الأرض وتضل فيه إلى أن تخرج لسطح الأرض من تلقاء من خلال الشقوق أو بفعل الإنسان من خلال عمليات التنقيب.³ وتزداد أهمية النفط يوماً بعد يوم، وذلك تبعاً لتعدد مشتقاته وتزايد إستعمالاته في مستلزمات الحياة اليومية، حيث يتم تكرير النفط الخام بدرجاته المختلفة للحصول على مشتقات نفطية أخرى هامة مثل البترين، غاز البترول المسال، الغازولين، زيت الغاز/الديزل وزيت الوقود.⁴ ويصنف البترول الخام إلى ثلاثة أنواع رئيسية، وهي:⁵

- البترول البرافيني الذي يحتوي على شمع البرافين وقدرًا ممتازًا من الشمع ومن الزيوت الممتازة؛

- البترول الأسفلتي الذي يحتوي شمع البرافين ونسبة عالية من المواد الأسفلتية؛

- البترول الخليط ويحتوي على كميات كبيرة من شمع والمواد الأسفلتية.

ويمكن تعريف الصدمات النفطية على أنها "أحد الأسباب الخارجية الرئيسية لتقلبات الإقتصاد الكلي الوطنية"⁶، أي أنها إختلال خارج عن سلطة البلد المعني سواء كان مصدراً أو مستورداً للنفط. ويمكن تعريفها أيضاً على أنها "إختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى إنخفاض أو إرتفاع حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية"⁷، أي أنها حالة عدم الإستقرار في الأسواق العالمية للنفط خلال مدة زمنية معينة تتأثر بها كل مستخدمي النفط ومشتقاته، تقع نتيجة تأثير محددات العرض والطلب أو كلاهما.

1 - محمد صالح سلمان الكبيسي، عبد الحميد عبد الهادي حميد اللامي، "دراسة تحليلية لصدمات أسعار النفط الخام في السوق العالمية: الأسباب والنتائج"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 104 (2018): ص.257.

2 - نعيمة حمادي، "تقلبات أسعار النفط وإنعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية الفترة 1986-2008" (مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بو علي - الشلف، 2009/2008)، ص.2.

3 - عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2015)، ص.15.

4 - معهد الدراسات المصرفية الكويتي، "الذهب الأسود"، السلسلة الخامسة، العدد 6 (2013)، ص.1.

5 - حمد بن محمد آل الشيخ، إقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007)، ص.71.

6 - Kristie M. Engemann, Michael T. Owyang, Howard J. Wall, "Where is an Oil Shock?" Working Paper Series, N°16 (2012): p.1.

7 - سعد الله داود، "أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010" (مذكرة ماجستير: جامعة الجزائر 03 - الجزائر، 2011/2012)، ص.19.

وهناك ثلاثة أنواع من الصدمات النفطية، وهي:¹

- صدمات عرض أو إمدادات النفط؛

- صدمات الطلب على النفط المدفوع بالنشاط الإقتصادي؛

- صدمات الطلب الإستثنائية أو الخاصة للنفط.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الصدمات النفطية هي تغير حاد لأسعار النفط الخام في الأسواق العالمية نتيجة للعديد من العوامل الخارجية منها الإقتصادية والسياسية وغيرها، بحيث يكون مفاجئاً وغير متوقع له العديد من الآثار على الدول المصدرة والمستوردة على حد سواء كالعجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة أي ما يعرف بالعجز التوأم.

المطلب الثاني: أسباب الصدمات النفطية

تعد أسباب الصدمات النفطية عديدة وتختلف من فترة إلى أخرى فكان لها أثر واضح في تقلبات أسعار النفط سواء بالارتفاع أو الإنخفاض، ويمكن عرض أبرزها فيما يلي:

أولاً: قيود على العرض النفطي

تعود مشكلة تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى القيود مفروضة من الجانب الطلب أي الدول المستهلكة للنفط، والتي تعود إلى أسباب سياسية، إذ يُعتبر سلاح ضغط سياسي حيث تم إستخدامه في حرب رمضان، أكتوبر 1973 وكانت هذه الإجراءات النفطية من قبل الدول العربية خلال حرب رمضان 1973، فهي تمثل أبرز نموذج فعلي لإستخدام سلاح النفط العربي، من حيث طول المدة التي إستخدم خلالها.²

ثانياً: مشاكل الطلب على النفط

يعود سبب إرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى تزايد الطلب عليه نظراً لتزايد إستهلاكه بإعتباره مورد من موارد الطاقة كالكهرباء، فمع ارتفاع نصيب الفرد من الإعتقاد على النفط تجعل المنطقة أكثر عرضة لإرتفاع أسعار وتعطل الإمداد عن المناطق الأخرى نظراً لعدم قدرة الدول المصدرة للنفط تلبية هذه الزيادة بالتالي سوف يتم الضغط على الأسعار.³ بالإضافة إلى ذلك يعد ضعف النشاط الإقتصادي في الدول المستوردة للنفط

¹- Ine Van Robays, "Macroeconomic *Uncertainty and the Impact of Oil Shocks*", Working Paper Series, N° 1479 (2012): p.4.

²- عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي: الدور السياسي والإقتصادي للنفط العربي (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص.153.

³- Prepared for Ministry of Business, Innovation & Employment, Science and Innovation Group, "**ENERGY SECURITY FOR THE TOP-OF-THE-SOUTH: PART 1 SCOPING THE RISKS: A 2012 VIEWPOINT**", CAWTHRON INSTITUTE, Report N° 2204: (2012), p.3.

والذي أدى إلى إنخفاض الطلب على النفط، وعلى رأسها منطقة الإتحاد الأوروبي وبعض الدول الناشئة في آسيا، وهي أسواق إستهلاكية ضخمة للنفط، حيث شهد تراجعاً ملموساً، إذ تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى إنخفاض النمو في الناتج المحلي الإجمالي العالمي GDP من 3.4% إلى 3.3%، في ظل التباطؤ في الإقتصاديات الصناعة في أوروبا واليابان، وتراجع النمو في الإقتصاديات الناشئة لا سيما الصين، ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم، في ظل ما تشهده الأسواق المالية فيها من إرتباط جراً تخفيض عملتها اللينوان.¹

ثالثاً: التوقعات المستقبلية

إضافة إلى العرض والطلب، كانت هناك قناة التوقعات المستقبلية بشأن الوضع العام للسياسة النقدية في الولايات المتحدة، وتأثير هذا الوضع على أسعار النفط والمعادن، فخلال العقد الماضي تنامي استخدام النفط بوصفه سلعة مالية للمتاجرة والمضاربة به في أسواق المال، وظل التوقعات المتعلقة بقرب رفع أسعار الفائدة (من منطقة الصفر) في الولايات المتحدة والخروج من السياسة النقدية التوسعية غير التقليدية التي إتبعها الإحتياطي الفدرالي الأمريكي منذ إنفجار الأزمة المالية العالمية عام 2008، مع بقاء أسعار الفائدة المنخفضة في مناطق رئيسية في العالم؛ كمنطقة اليورو، واليابان، فإن ذلك يؤدي إلى أمرين؛ أحدهما زحف رؤوس الأموال والمحافظ الإستثمارية وتوجيهها نحو الإستثمار في الأصول المالية مثل أدوات الخزينة وسنداتهما، والآخر إرتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، وهو ما يضعف الطلب في مناطق مستهلكة رئيسية مثل منطقة اليورو واليابان.²

رابعاً: تركيز الأوبك³ على الحصص بدلا من الأسعار

من المعروف أن الأوبك كإتحاد منتجين يسعى إلى العمل على توازن السوق والمحافظة على إستقرار الأسعار وضمان إستمراريتها مرتفعة، حتى لا يؤدي تراجع الأسعار إلى التأثير على العوائد النفطية للدول الأعضاء، ولكن السنوات الأخيرة شهدت إنتهاج الأوبك لسياسة جديدة فحواها الحرص على الدفاع عن الأسعار، وهذه محاولة لإجبار الأطراف المنتجة من خارج الأوبك إلى التعاون مع المنظمة في خفض الجماعي للحصص بدلا من تحملها بمفردها على حساب حصتها في السوق العالمي. ولم يقتصر الأمر على ذلك بل إتجه بعض أعضاء الأوبك بتقديم خصومات سعرية للمستوردين مثل المملكة العربية السعودية في آسيا والولايات المتحدة الأمريكية، وتبعتها إيران

¹ - على قروود، نسرين كزيز، سناء مرغاد، "إنعكاسات أسعار النفط على إقتصاديات الدول المصدرة: دراسة حالة السعودية والجزائر"، مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية والإدارية، العدد 2 (2017): ص. 201.

² - خالد راشد الخاطر، تحديات ائختيار أسعار النفط والتنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (قطر): المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص. 4.

³ - الأوبك: (OPEC) هي منظمة عالمية تضم إثني عشر دولة تعتمد على صادراتها النفطية إعتقاداً كبيراً، تأسست في بغداد 1960، مقرها الحالي فيينا.

والعراق والكويت، وهذا يشبه حرب أسعار داخل الأوبك، وربما يرجع ذلك إلى عوامل سياسية وليست إقتصادية.¹

خامسا: حركات العملة

يعتبر إرتفاع الدولار أمام العملات الأخرى من العوامل التي أدت إلى إنخفاض أسعار النفط. ويتم تسعير النفط بالدولار نظرا لقوة وإستقرار الدولار. ومنه فإن ارتفاع أو إنخفاض سعر صرف الدولار يؤثر على سعر النفط؛ فمثلا الهند تعد إحدى الدول التي تستورد النفط. في عام الـ 2011 كان متوسط سعر صرف الروبية الهندية مقابل الدولار يساوي (54 روبية مقابل 1 دولار). بما أن سعر برميل النفط وقتها كان 110 دولار للبرميل. يعني أن الهند في الهند في عام الـ 2011 كانت تشتري كل برميل بـ 5900 روبية تقريبا. لو إرتفع سعر الصرف الدولار وأصبح يساوي (61 روبية تساوي 1 دولار) بمعنى أن الهند عليها أن تدفع 6700 روبية مقابل برميل نفط واحد. وبالتالي تكبدها مصاريف إضافية ضخمة في حال أنها إستمرت على شراء نفس الكمية النفط، لذلك فهي تلجأ إلى خفض وارداتها من النفط الخام. ومن ثمة خفض واردات النفط عند الهند وبقية الدول المستوردة أدى إلى تضرر الدول المنتجة للنفط وهو ما أدى إلى خفض سعر البرميل.²

سادسا: مضاربة في الأسواق المالية

لا شك أن المضاربة ساهمت إلى حد كبير في عدم الإستقرار في الأسواق النفطية وإنما إضافة عامل تعقيد جديد لمحاولة توقع أسعار النفط الخام المستقبلية، وما يؤكد ذلك تقلص صفقات البيع طويلة الأجل، حيث تؤدي التوقعات المتفائلة للمضاربين حول مستقبل الأسعار إلى إقبالهم المتزايد لشراء العقود النفطية في حين تؤدي التوقعات المتشائمة إلى تخلصهم من هذه العقود عن طريق بيعها في السوق، مما يؤدي إلى إنخفاض السعر.³

سابعا: النفط الصخري

تعود أسباب الوفرة النفطية إلى أسباب عدة يأتي في مقدمتها زيادة الإنتاج النفطي الأمريكي مما يصطلح عليه بالنفط الصخري. النفط الصخري الأمريكي هو نفط مستخرج من مكامن نفطية ناضبة ولكن طورت تقنيات حديثة تمكنت الشركات النفطية الأمريكية من إستخراج كميات النفط المتواجدة في الصخور الإسفنجية

1 - خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري، "إنعكاسات إتجاهات أسعار النفط على القطاع الخاص العربي واحتياجات تعزيز دوره في تنويع الإقتصاد وتعميق التكامل الإقتصادي بين الدول العربية"، مجلس الغرف السعودية (2016)، ص.4.

2 - فريد راهم، نبيل بوركاب، "إهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج"، السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الإحتياجات الدولية، جامعة سطيف 1 (2015)، ص.5.

3 - جاب الله مصطفى، "تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات - حالة الجزائر"، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، العدد 9 (2016)، ص.10.

عن طريق ضخ ماء ورمل وبعض المواد الكيميائية والذي يؤدي إلى تحرير كميات النفط المحصورة في الصخور وبالتالي سحبها إلى الأعلى. كما يعد النفط الصخري الأمريكي محرك رئيسي لنمو العرض العالمي من المحروقات، إذ زاد من 0.6 مليون برميل في عام 2008 إلى نحو 3.5 مليون برميل يوميا في عام 2014.¹ أذن فهذا كله يضغط على المستوى العام للأسعار.

المطلب الثالث: آثار إنخفاض أسعار النفط

تعد آثار تقلبات أسعار المحروقات بصفة عامة وأسعار النفط بصفة الحاصلة في السوق الدولية على العديد من الجوانب، سواء كان الأمر بالنسبة للدولة المصدرة أو الدول المستوردة للنفط، لما لها من انعكاسات إيجابية أو سلبية على الدول المتطورة والنامية على حد سواء، في حالة الإنخفاض أو الإرتفاع.

أولا: آثار إنخفاض أسعار النفط على الدول النامية غير مصدرة للنفط

تتمثل آثار إنخفاض أسعار النفط على الدول النامية غير مصدرة للنفط في النقاط التالية:²

- أدى إنخفاض سعر النفط إلى توقيف الإقراض الطوعي من دول الأوبك، في نفس الوقت إرتفعت فيه أسعار الفائدة الحقيقية في الدول الصناعية مما أدى إلى الحد من قدرة الإقتصاديات النامية للإعتماد على الإقتراض من الخارج لتمويل التنمية أدى ذلك إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية مما أصبح يهدد النظام المالي الدولي بأكمله. إذ أن تقدم مدفوعات خاصة الدين الخارجي تتم على حساب إمكانية زيادة الإستهلاك أو الإستثمار؛

- أصبحت نسبة هامة من إجمالي حصيلة الصادرات توجه إلى خدمة الدين الخارجي مما قلل من قدرة هذه الدولة على تمويل وارداتها ذاتيا، الأمر الذي دفع عدد من الدول النامية إلى إستنزاف احتياطاتها من الذهب والعملات الصعبة وبالتالي دفعها إلى الضغط على الواردات الأمر الذي تترتب عليه إنكماش داخليا كانت أهم معالمة: تدهور مستوى المعيشة، تعطل الطاقات الإنتاجية، إهمار معدلات النمو الإقتصادي بالإضافة إلى إرتفاع معدلات التضخم بسبب تغطية العجز بالإصدار النقدي التمويل التضخمي؛

- تضرر الدول النامية غير مصدرة للنفط من إنخفاض عائدات شركاتها الهندسية وعقود المقاولات والإنشاءات التي كانت تعمل في الدول النفطية قبل ظهور الأزمة إضافة إلى ذلك تقلص تحويلات العاملين من مواطنيها في الدول النفطية.

¹ - ممدوح سلامة، أسباب الهبوط في أسعار النفط الخام فائض الإنتاج أم السياسة الدولية؟ (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص.89.

² - داود سعد الله، الأزمات النفطية والسياسة المالية في الجزائر: دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية (الجزائر: دار هومة، 2013)، ص-ص.43-44.

مما سبق يمكن القول أن آثار إنخفاض أسعار النفط تمس الدول المستوردة للنفط وذلك على المدى الطويل تبدأ هذه الآثار بالظهور.

ثانيا: آثار إنخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة للنفط

تتأثر الدول المصدرة للنفط بالدرجة الأولى من إنخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية، وتتمثل فيما يلي:¹

- إنخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المصدرة للنفط؛

- تقلص الإنفاق العام في هذه الدول بسبب تراجع الإيرادات النفطية.

ومع ذلك كان من المفترض ألا ينخفض الإنفاق الحكومي بنفس نسبة إنخفاض الإيرادات العامة بسبب إرتباط الإيرادات بعوامل خارجية أي العوائد النفط والسوق العالمي للنفط في حين أن النفقات العامة ترتبط بعوامل داخلية تتمثل في برامج التنمية الاقتصادية وبالضغوط التضخمية في الإقتصاد.

أدى إنخفاض الإنفاق الحكومي إلى ظهور عجز في معظم الموازنات العامة للدول النفطية. إذ أن هيكل النفقات الجارية لم يصبه تغير بعد تقلص العائدات النفطية وإنما الذي تغير هو الإنفاق الإستمراري والإئتمائي.

ثالثا: آثار إرتفاع أسعار النفط على الإقتصاديات النامية

تعدد آثار تقلبات إرتفاع أسعار النفط على الإقتصاديات النامية، لعل أهمها:²

إن إرتفاع أسعار النفط عادة ما يترجم إلى إرتفاع معدل التضخم لأسباب مختلفة. أولا تؤدي إلى زيادة مباشرة في أسعار الطاقة، ثانيا إرتفاع أسعار الطاقة يؤدي إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج والتوزيع، ثالثا إرتفاع الأسعار يترجم في كثير من الأحيان إلى مطالبة النقابات العمالية برفع مستويات الأجور الإسمية الآثار الثانوية والتي إذا ما تحققت ستضع مزيد من الضغط على التضخم.

وقد أجريت بهذا الصدد العديد من الدراسات مؤخرا مناقشة تفاصيل تأثير زيادة أسعار النفط على الإقتصاد، حيث خلصت معظما إلى أن أسعار المواد الغذائية هي الأكثر تضررا من إرتفاع أسعار النفط بسبب التأثير المباشر لإرتفاع تكاليف الإنتاج، ولكن بشكل غير مباشر أيضا من خلال الإنخفاض في العرض الناتج عن إستبدال المحاصيل الغذائية بإنتاج الوقود البيولوجي أو الحيوي biofuel في محاولة العثور على بدائل أقل تكلفة من النفط. والأهم من ذلك أن إرتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة قيمة الوقود الحيوي وجعل إنتاجه ذات قيمة تجارية

¹ - المرجع السابق، ص-ص. 44-45.

² - المرجع نفسه، ص-ص. 106-107.

ربحية أكثر بالنسبة للمزارعين في كثير من الأماكن. وأخيرا فإن الزيادة الحادة لأسعار المواد الغذائية الأساسية ستقلص بلا شك القدرة الشرائية للعمال مما سينتج عليه في النهاية ضغوط على الأجور.

رابعاً: أثر ارتفاع أسعار النفط على معدل النمو الإقتصادي العالمي

يتأثر معدل الإقتصاد العالمي ككل من ارتفاع أسعار النفط وذلك من خلال التوقعات المستقبلية للدول الصناعية الكبرى كالتخوف من تباطؤ معدلات النمو المبرمجة؛ أخذت الحكومات الأوروبية في التعبير عن تخوفها من تراجع توقعات النمو المبرمجة لديها بسبب ارتفاع أسعار النفط، وبدأت تداعيات هذا الإرتفاع ترمي بثقلها في الميدان، فقد عرفت أسعار الوقود إرتفاعاً لم يسبق له مثيل في إيطاليا حيث وصل سعر اللتر البترين إلى 1.71 يورو. كما أن هناك الإرتفاع يؤدي إلى إرتفاع معدل التضخم إلا أنه ينخفض بنسبة 2% على المدى المتوسط. في منطقة الإتحاد الأوروبي لأن الإرتفاع سعر البترول بمقدار 5 دولارات للبرميل الواحد لن يؤدي إلى خفض النمو إلا بمقدار 0.025% في ظل تقلبات إستقرار أسعار الصرف للدولار مقابل العملات الرئيسية كالين، اليورو... إلخ¹ ومن هنا يمكن القول أن الصدمات النفطية تأثر في جميع الأطراف سواء كان مصدراً أو مستورداً للنفط، إلا أنه يتبين أن هناك أطراف مستفيد في المدى القصير، لذا لا بد من أخذ تدابير احترازية لتقليل من آثار الصدمات النفطية، كإيجاد مصادر أخرى للطاقة كبديل للنفط هذا بالنسبة للدول المستوردة، أما المصدرة للنفط تنويع صادراتها وضبط وارداتها.

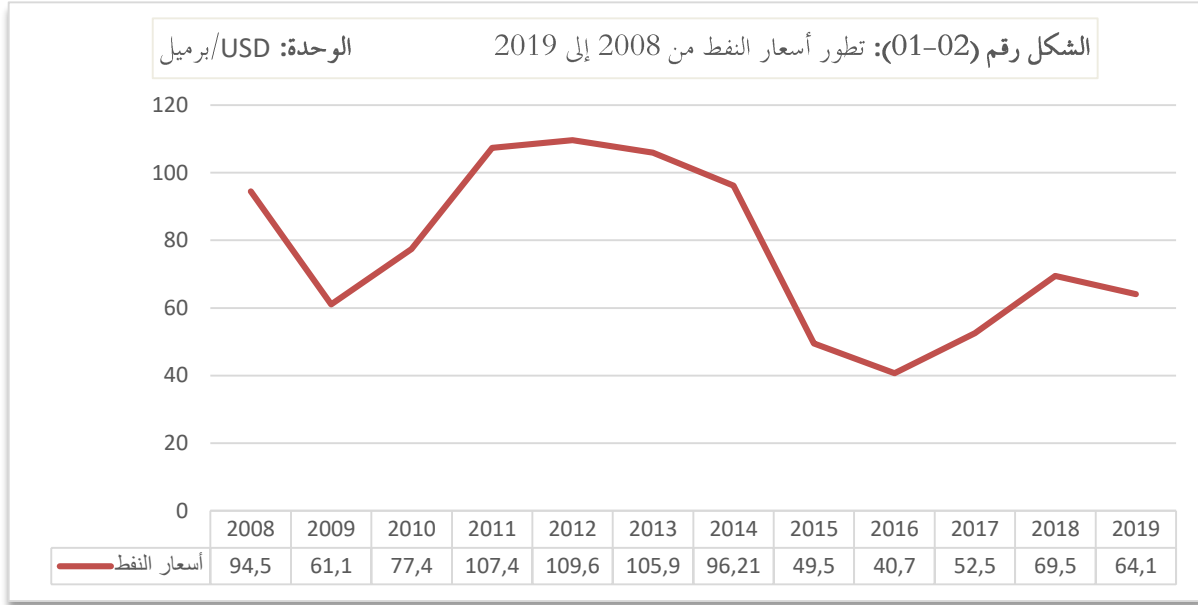
المبحث الثاني: مكانة النفط في الإقتصاد الجزائري

يحتل النفط مكانة مهمة في الإقتصاد الجزائري بإعتباره المورد الرئيسي للعملة الصعبة، فالعوائد النفطية تساهم بصورة مباشرة في العديد من المستويات كميزان المدفوعات من خلال صادرات النفطية وميزانية الدولة من خلال الجباية البترولية وهذا كله من الإمكانيات النفطية التي تمتلكها الجزائر.

المطلب الأول: تطور أسعار النفط في الأسواق الدولية (2008-2019)

شهدت أسعار النفط تطورات هامة في الأسواق الدولية خاصة منذ مطلع الألفية، بحيث تعدت الأسباب الكامنة وراء هذا الإرتفاع أهمها عاملي الطلب والعرض بإعتبار النفط سلعة إستراتيجية، وإنتعاش الإقتصاد العالمي خلال هذه الفترة. إلا أن أسعار النفط تتسم بتذبذب صعوداً وهبوطاً، مما يؤثر على الدول المصدرة والمستوردة على حد السواء، والشكل الموالي يمثل تطور أسعار النفط خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2019.

¹ - ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005)، ص-ص 81-87.



المصدر من إعداد الطلبة بالإعتماد على: www.opec.org، 2020/05/30.

من خلال الشكل أعلاه يمكن ملاحظة أن إرتفاع أسعار النفط سنة 2008 مقارنة بالسنة التي سبقتها حيث إنتقل السعر من 69.1 دولار للبرميل في سنة 2007 إلى 94.5 دولار للبرميل مع ثبات كل من العرض والطلب خلال هذه الفترة، أي أن ذلك راجع إلى عوامل أخرى كإخفاض أو إنقطاع الإمدادات النفطية و بروز دور المضاربة في الأسواق بشكل كبير، لينخفض سعر النفط في سنة 2009 ليصل إلى 61 دولار للبرميل كأثر من آثار الازمة المالية العالمية، إنخفاض الطلب وإرتفاع مخزون العالمي للنفط. لتأخذ أسعار النفط إتجاهها تصاعديا منذ 2011 لتصل خلال الربع الثاني من نفس السنة إلى 112.33 دولار للبرميل ثم في الربع الأول من سنة 2012 وصل إلى 117.43 دولار للبرميل وذلك نتيجة لعدة عوامل منها التطورات الجيوسياسية في المنطقة العربية خاصة في ليبيا بإعتبار من أهم الدول المصدرة للنفط. مع بداية النصف الثاني من سنة 2014 بدأ سعر النفط بالإخفاض إلى 96.21 دولار للبرميل ليواصل في الإخفاض ليصل إلى 40.7 دولار للبرميل في سنة 2016 وذلك راجع لجملة من الأسباب والعوامل وأغلبها متعلقة بجائني الطلب والعرض، ففي جانب العرض، إرتفاع الإمدادات من الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خاصة الو.م.أ من النفط الصخري وإضافة إلى ذلك تزايد الإنتاج الكندي من رمال القار، أما في جانب الطلب، قامت الدول الآسيوية بتخفيض الدعم المقدم للطاقة مما نتج عنه إنخفاض الطلب المحلي بسبب إرتفاع الأسعار المحلية للطاقة، إنخفاض الطلب مجموعة الدول الصناعية على النفط نتيجة توقع إنخفاض معدل النمو الصناعي في هذه الدول وإرتفاع سعر الصرف الدولار مقابل العملات الرئيسية

الأخرى مدعوما بتوقعات تحسن الإقتصاد الأمريكي، ليرتفع خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2019 بنسب ضئيلة بسبب بروز دور الأوبك بتخفيض الإنتاج وبعض الدول الأخرى.

المطلب الثاني: الإمكانيات النفطية للجزائر

تمتلك الجزائر إمكانيات نفطية هامة مقارنة بدول الأوبك، فهذه المكانة أهلتها لتكون عضو مهم في السوق النفطية بإعتبارها دولة مصدرة ومنتجة للنفط الخام.

أولا: الإحتياطات النفطية

تعد الإحتياطات هامش آمن لكل دول العالم عموما والدول العربية خصوصا حيث قدر إحتياطياتها من النفط الخام سنة 2018 بحوالي 712.3 مليار برميل مشكلا إنخفاضا نسبته 0.2% مقارنة بعام 2017، والجزائر تمتلك إحتياطات من النفط الخام جعلتها تصنف السابعة عربيا والسابعة عشر عالميا، والجدول التالي يمثل تطور إحتياط النفط الخام المؤكد في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2018.

الجدول رقم (01-02): تطور إحتياطي النفط المؤكد في الجزائر خلال الفترة (2009-2018) الوحدة: مليار برميل

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
الإحتياطي	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الإحتياطي	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول (أوبك)، التقرير الإحصائي السنوي 2015، www.oapecorg.org، 2020/03/15، ص.8.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول (أوبك)، التقرير الإحصائي السنوي 2019، www.oapecorg.org، 2020/03/15، ص.8.

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن هناك إستقرار في إحتياطي المؤكد من النفط الخام في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2018 عند 12.2 مليار برميل، وذلك راجع لعدة أسباب أبرزها، إنعدام إكتشافات النفط الخام خلال هذه الفترة وتراجع عمليات البحث والتنقيب لإرتفاع تكلفتها خاصة في الجزائر بإعتبار النفط الخام الجزائري غير موجود في السطح، الشركة الجزائرية المسؤولة على كذلك دائما من عسر مالي مقارنة بالمشاريع الإستثمارية المخطط لها كمشاريع صناعات التحويلية للنفط الخام وقدرت نسبة الإحتياطي المؤكد للجزائر في سنة 2018 بـ 0.98% من إجمالي النفط الخام العالمي.

ثانيا: الطاقة الإنتاجية

يعتبر النفط الجزائري من أجود أنواع النفط حيث أنه يتميز بنوعية جيدة مقارنة بأنواع النفط لدول العربية، حيث قدرت الطاقة الإنتاجية للنفط لهذه الدول سنة 2018 بحوالي 24.8 مليون برميل يوميا محققا بذلك إرتفاع تقدر بنحو 1.9% مقارنة بعام 2017 ويشكل إنتاج الدول العربية من النفط العام ما يقارب 28.2% من الإنتاج العالمي، وما يميز النفط الجزائري أنه خال تقريبا من الكبريت وهذا ما يجعله أفضل منتج للمشتقات البترولية التي يكثّر الطلب عليها، والشكل الموالي يوضح تطور إنتاج النفط الخام في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2018.



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول (أوبك)، التقرير الإحصائي السنوي 2015، www.oapecorg.org، 2020/03/15، ص.28.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول (أوبك)، التقرير الإحصائي السنوي 2019، www.oapecorg.org، 2020/03/15، ص.28.

من خلال الشكل أعلاه يلاحظ الإنخفاض المستمر لإنتاج النفط الخام خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2011 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية التي أثار على العديد من إقتصاديات دول العالم من أدى ذلك إلى إنخفاض الطلب على النفط، ليعود للإرتفاع مرة أخرى خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2014 لتسجل أعلى قيمة قدرة بـ 1193 ألف برميل في اليوم وذلك بسبب زيادة الطلب على النفط الخام نتيجة إنتعاش الإقتصاد العالمي بالتالي ظهور إستثمارات جديدة تتطلب الطاقة، لتعرف بعدها الطاقة الإنتاجية للنفط في الجزائر حالة من عدم الإستقرار خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2018 وذلك نتيجة تقادم وإهتلاك آلات إستخراج النفط الخام وراجع الطلب العالمي للنفط.

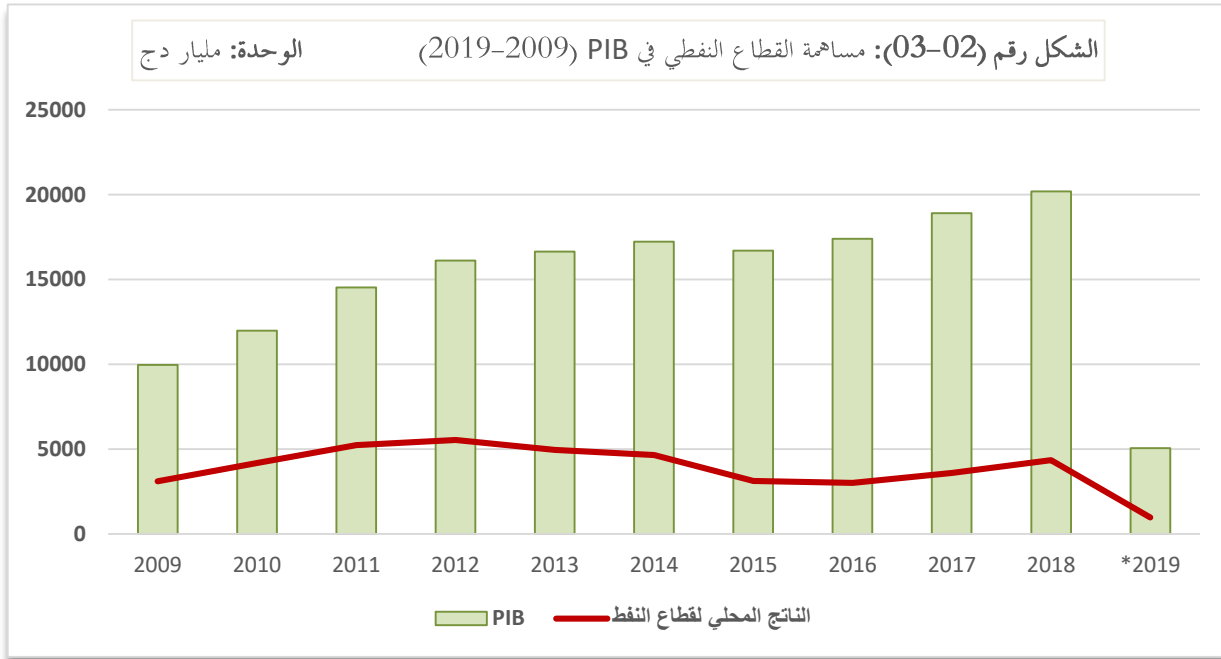
مما سبق يمكن القول أن الجزائر تمتلك إمكانيات نفطية هامة تأهلها لتكون دولة مصدرة للنفط الخام بإمتياز.

المطلب الثالث: مكانة النفط في الإقتصاد الجزائري

يعتمد الإقتصاد الجزائري إعتماد مطلقا على المحروقات عموما وعلى النفط خصوصا، إذ أن حوالي ثلثي الإنتاج المحلي والدخل الوطني مصدرهما النفط والغاز الطبيعي، ويمكن عرض مكانة النفط في الإقتصاد الجزائري في العناصر التالية:

أولا: مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) في الجزائر

يعد الناتج المحلي الإجمالي عن مجموع السلع والخدمات التي ينتجها الإقتصاد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، والشكل الموالي يوضح مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2019.



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

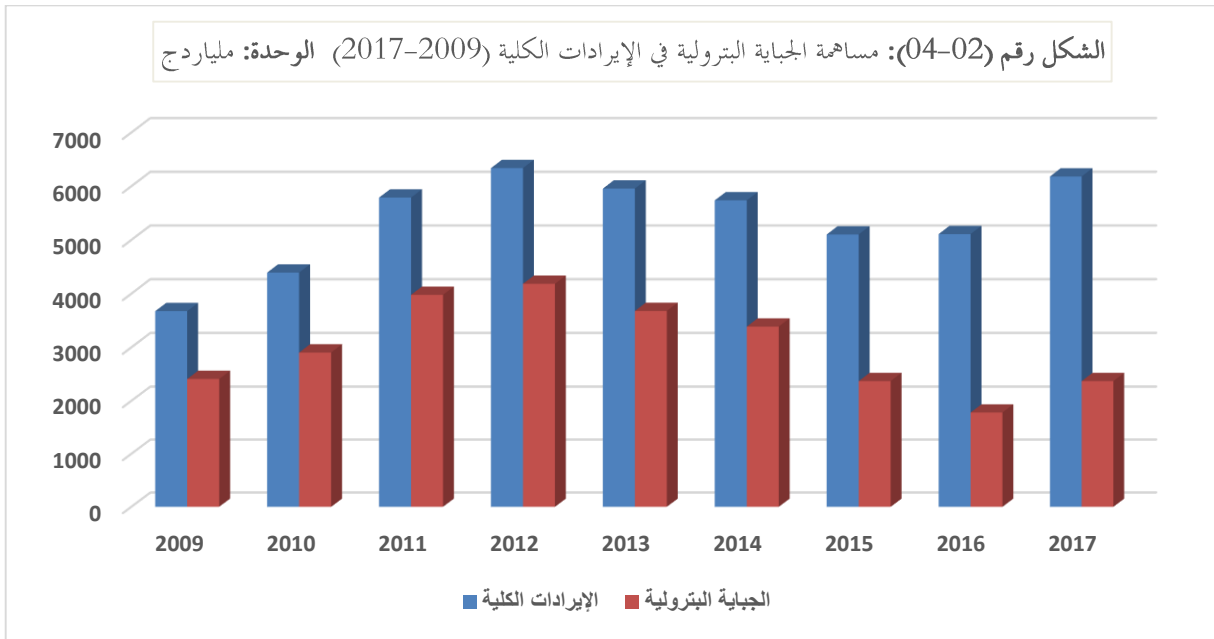
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، www.Bank-of-Algeria.dz، 2020/01/30، ص.214.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، www.Bank-of-Algeria.dz، 2020/01/30، ص.139.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 46، جوان 2019، www.Bank-of-Algeria.dz، 2020/01/30، ص.26.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه إرتفاع في مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي متذبذب خاصة خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2014 حيث قدرت أعلى قيمة سنة 2012 بـ 5536.4 مليار دج أي بلغت نسبة المساهمة 34.35% في ناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب إرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، ليسجل الناتج

المحلي لقطاع النفط إنخفاضا خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2019 ليسجل أدى قيمة خلال هذه الفترة قدرت بـ 17.38% في سنة 2016 بسبب الصدمة النفطية لسنة 2014.

ثانيا: مساهمة النفط في إيرادات الميزانية العامة للجزائر

تتكون إيرادات الميزانية العامة للدولة من جباية عادية وجباية بترولية، حيث لهذه الأخيرة دور فعال من خلال مساهمتها في إيرادات الميزانية العامة لتمويل الإقتصاد الوطني، والشكل الموالي يوضح مدى مساهمة الجباية البترولية خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2017.



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، www.Bank-of-Algeria.dz, 2020/01/30، ص.219.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، www.Bank-of-Algeria.dz, 2020/01/3، ص.144.

شهدت حصة إيرادات المحروقات من الإيرادات العامة انخفاضا ملحوظا منذ سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ليلعب مستويات دنيا سنة 2016 بـ 34.9% و 38.4% في سنة 2017 وذلك راجع لإنخفاض أسعار المحروقات خاصة النفط في الأسواق الدولية نظرا لتراجع العالم الغربي عن الطلب عليه نتيجة الكساد الذي حدث.

ثالثا: مساهمة النفط في حجم صادرات الجزائر

تحتل صادرات القطاع النفطي مكانة بارزة نظرا للإعتماد الشبه الكلي على هذا القطاع، والجدول التالي بين مدى مساهمة صادرات القطاع النفطي في إجمالي الصادرات خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2018.

الفصل الثانيالصدمات النفطية (2009-2019)

الجدول رقم (02-02): مساهمة القطاع النفطي في حجم الصادرات (2009-2018) الوحدة: مليون USD

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي الصادرات	45186	57091	72888	71736	64713
صادرات القطاع النفطي	44420	56124	71661	70583	63663
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي الصادرات	59996	34566	29309	34569	41783
صادرات القطاع النفطي	58362	33081	27918	33202	38953

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، www.Bank-of-Algeria.dz، 2020/01/30، ص.230.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، www.Bank-of-Algeria.dz، 2020/01/30، ص.155.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 46، جوان 2019، www.Bank-of-Algeria.dz، 2020/01/30، ص.28.

من خلال الشكل أعلاه يلاحظ أن صادرات القطاع النفطي عرفت إنخفاضاً سنة 2009 حيث أصبحت نسبة مساهمتها 98.31% وذلك راجع للأزمة المالية وواصلت انخفاضها إلى أن انتعشت سنة 2011 وذلك بالنسبة 98.31% بعدما كانت 98.30% في سنة 2010 ثم واصلت الانخفاض لترتفع مجدداً عامي 2015 و2016 لتصل نسبة مساهمة صادرات القطاع النفطي من إجمالي الصادرات 95.66% و95.25% على التوالي بسبب إنخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية، لترتفع بنسب طفيفة في سنتي 2017 و2018 لتبلغ 96.04% و93.23% وذلك لتلبية الطلب على النفط الجزائري رغم تدني أسعاره لعدم خسارة الزبائن.

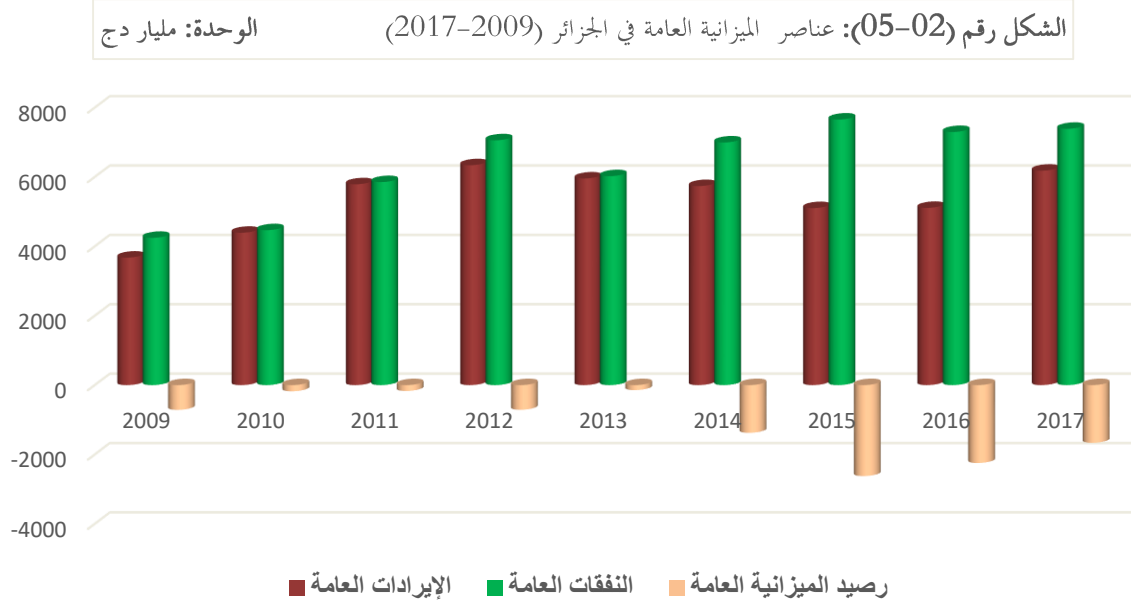
مما سبق يمكن القول أن النفط يحتل مكانة بارزة في الإقتصاد الجزائري مما يجعله القطاع المهيمن على النشاط الإقتصادي، إذن فإن أي تغير في أسعار النفط سوف يآثر على الإقتصاد الجزائري.

المبحث الثالث: آثار الصدمات النفطية على الإقتصاد الجزائري

يعتمد الإقتصاد الجزائري بدرجة كبيرة على العائدات النفط وهذا ما يجعله يتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط، حيث أن عناصر الميزانية وعناصر ميزان المدفوعات هي مغيرات الأكثر تأثراً بهذه التقلبات.

المطلب الثاني: آثار الصدمات النفطية على عناصر الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2009-2017)

تعبّر الميزانية العامة على النفقات والإيرادات العامة، والجدول الموالي يبين تطور عناصر الميزانية العامة خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2017.



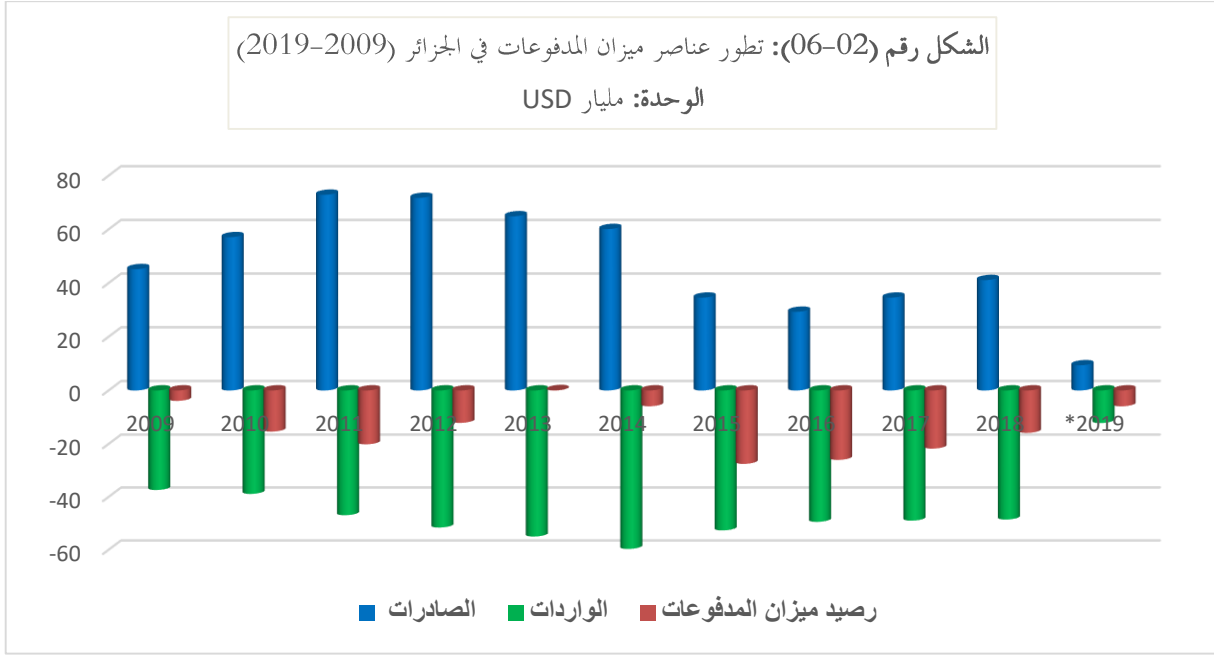
المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنفدي للجزائر، نوفمبر 2014، www.Bank-of-Algeria.dz، 2020/01/30، ص.219.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنفدي للجزائر، جويلية 2018، www.Bank-of-Algeria.dz، 2020/01/30، ص.144.

يوضح الشكل أعلاه أن الإيرادات العامة خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2019 بمعدلات متفاوتة وذلك راجع إلى إرتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، أما النفقات العامة عرفت تزايدا مستمرا سواء تعلق الأمر بنفقات التسيير أو التجهيز وذلك راجع إلى إرتفاع أسعار العوائد النفطية والسياسة الاقتصادية أو الإجتماعية المنتهجة وإتباع سياسة مالية توسعية، خاصة بعد مراجعة الأجور والتحويلات الإجتماعية من أجل شراء السلم الإجتماعي. إلا أن العجز الميزانية العامة خلال الفترة (2009-2013) ضعيل نسبيا مقارنة بالفترة اللاحقة وذلك بسبب إرتفاع أسعار النفط وإستعمال صندوق ضبط الإيرادات لتمويل هذا العجز، أما خلال الفترة (2014-2016) تفاقم العجز الموازنة العامة وذلك راجع إلى الجباية البترولية نتيجة أسعار النفط ونفاذ صندوق ضبط الإيرادات، أما خلال سنة 2017 إنخفض العجز حيث وصل إلى 1162.2 مليار دج وذلك راجع إلى تغيير نسب الجباية العادية وتبني سياسة التمويل غير تقليدي.

المطلب الثالث: آثار الصدمات النفطية على عناصر ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2009-2019)

تعبر ميزان المدفوعات عن حركة السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال من وإلى الدولة المعنية، والجدول التالي يوضح تطور عناصر ميزان المدفوعات في الجزائر كل من الصادرات والواردات ورصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2019.



- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، www.Bank-of-Algeria.dz، 2020/01/30، ص.153.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، www.Bank-of-Algeria.dz، 2020/01/30، ص.229.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 46، جوان 2019، www.Bank-of-Algeria.dz، 2020/01/30، ص.15.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة الصادرات عرفت تزايدا مستمرا خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2014 وذلك راجع لإرتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية لتتخفص خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2017 وذلك نتيجة إنخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية لترتفع مجددا خلال سنتي 2018 و2019 وذلك نتيجة الإجراءات المتخذة حول تنويع صادرات. أما بخصوص الواردات فأخذ بإرتفاع خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2014 وذلك راجع إلى تخفيض الرسوم الجمركية خاصة مع منطقة الإتحاد الأوروبي لتتخفص خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2019 وذلك نتيجة نظام الحصص للواردات وإلغاء الواردات من السلع الكمالية. كما حقق رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2013 وذلك بسبب العلاقة بين الصادرات والواردات وذلك لأن حساب رأس المال لا يؤثر بنسبة كبيرة لإنعدام حركة رؤوس الأموال من وإلى الجزائر، كما تبين الفترة اللاحقة الممتدة من 2014 إلى 2019 عجز في ميزان المدفوعات بسبب إنخفاض أسعار النفط، وانخفاض قيمة الأورو مقابل الدولار الأمريكي أي إرتفاع أسعار الصرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي.

وبالتالي نستنتج أن الإقتصاد الجزائري يرتبط بنسبة كبيرة بصادرات النفط ومما تحققه من عوائد، وهذا ما يجعل وضعيته رهينة لأسعار النفط في الأسواق الدولية، لذا وجب السعي حول تنويع الصادرات والتخلص من المرض الهولندي والإعتماد على الإنتاج الذاتي وتشجيع المنتج المحلي كخطوة لتقليص الواردات بالعملة الصعبة.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية لدور السياسة

النقدية في علاج آثار

الصدمات النفطية في

الجزائر

(2009-2019)

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في علاج آثار الصدمات النفطية في الجزائر (2009-2019)

عرفت السوق النفطية في الأسواق الدولية حالة من عدم الإستقرار خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2019 وذلك راجع عدة أسباب وعوامل أثرت عليها، مما إنعكس ذلك على أسعار النفط بصورة واضحة الإقتصاديات الدول المصدرة والمستورة على حد سواء والإقتصاد العالمي.

فقد قامت السياسة النقدية في الجزائر من تطبيق مجموعة من الإجراءات والتدابير للمعالجة آثار الصدمات النفطية، حيث قامت بإستخدام أدوات سياسة نقدية تقليدية وأخرى مستحدثة، بالإضافة إلى تطبيق برنامج التمويل غير التقليدي نظرا لحساسية الإقتصاد الجزائري إتجاه تقلبات أسعار النفط.

وسيتم معالجة هذا الفصل في ثلاثة مباحث، كما يلي:

- المبحث الأول: أبرز الصدمات النفطية (2009-2019)؛

- المبحث الثاني: العلاقة بين السياسة النقدية والصدمات النفطية (2009-2014)؛

- المبحث الثالث: إجراءات السياسة النقدية في علاج آثار الصدمات النفطية في الجزائر (2015-2019).

المبحث الأول: أبرز الصدمات النفطية (2009-2019)

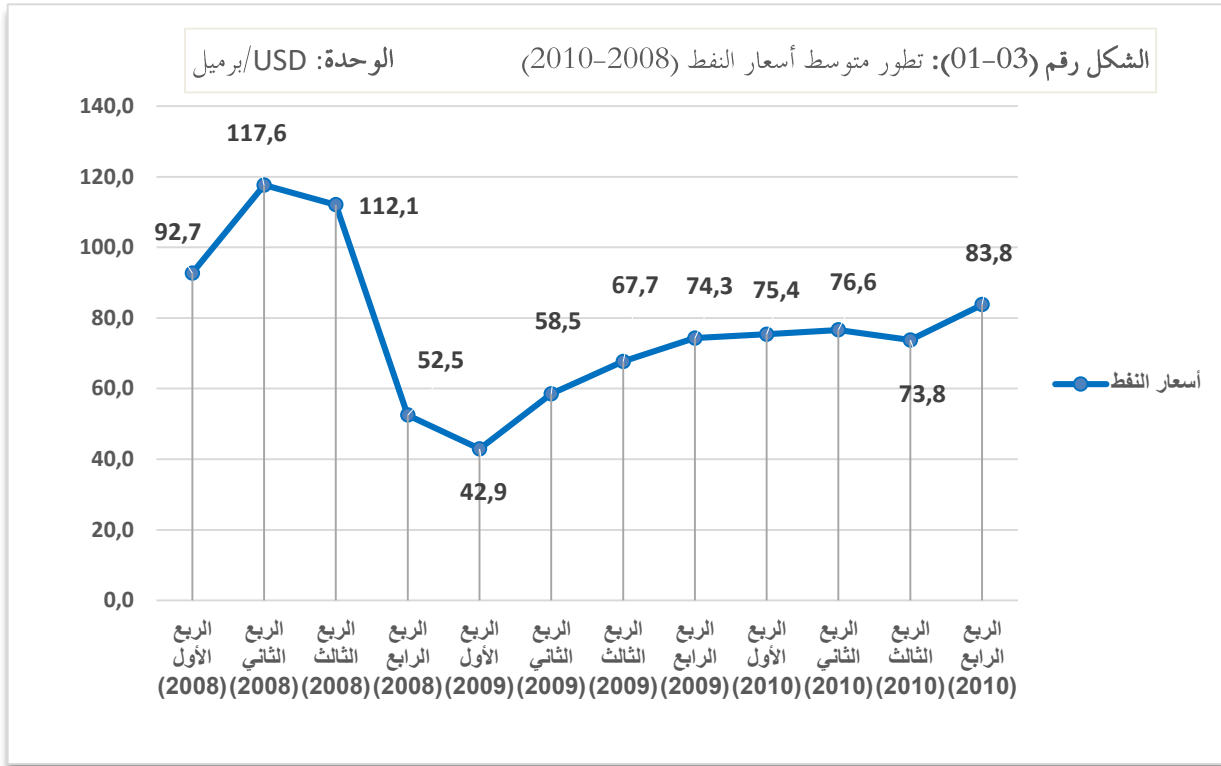
عرفت أسعار النفط تقلبات حاد ومفاجئة خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2019 وذلك راجع لجملة من الأسباب مخلفة ورائها العديدة من الآثار.

المطلب الأول: الصدمة النفطية لسنة 2009

تعد الصدمة النفطية لسنة 2009 حادة بعد سلسلة من الإرتفاعات بلغت ذروتها خلال سنة 2008، فكانت هناك عدة أسباب ورائ حدوثها لعل أبرزها الأزمة المالية العالمية سنة 2008.

أولا: تحليل تطور أسعار النفط خلال الفترة 2008 إلى غاية 2010

منذ وقوع أزمة الرهن العقاري الأمريكية في سنة 2007 والأسواق المالية العالمية تعيش حالة إضطراب وعدم الإستقرار، لتنتقل عدوى الأزمات بين الأسواق المالية أدى ذلك لحدوث الأزمة المالية العالمية سنة 2008، ونظرا لترابط الأسواق المالية مع بعضها البعض أدى ذلك إلى تأثير السوق النفطية مما إنعكس على أسعاره في الأسواق الدولية، والشكل الموالي بين تطور أسعار النفط خلال الفترة 2008 إلى غاية 2010.



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على: www.opec.org، 2020/05/30.

من خلال الشكل أعلاه يلاحظ إنخفاض أسعار النفط خلال الربع الأول من سنة 2009 حيث وصل أدنى مستوى له وقدر بـ 42.9 دولار للبرميل، وذلك راجع للركود الإقتصادي الذي شهدت العالم بأسره خلال هذه الفترة بسبب الأزمة المالية العالمية، والذي إنعكس بدوره على أسعار النفط في السوق الدولية، لتستقر خلال الفترة الموالية بين حوالي 60 و 80 دولار للبرميل مع إستمرار ضغط الأزمة المالية العالمية وذلك راجع للقرار الذي إتخذتها منظمة الأوبك خلال هذه الفترة بخصوص تخفيض الإنتاج.

ثانيا: أسباب الصدمة النفطية لسنة 2009

تعددت الأسباب التي أدت بأسعار النفط بالإنخفاض في الأسواق الدولية، وأبرزها ما يلي:¹

1. إنخفاض معدل النمو الإقتصادي العالمي وعلاقته بالطلب على النفط: لقد تسبب التطورات المتسارعة

للأزمة منذ بروزها على السطح في الربع الثالث من سنة 2008 في زيادة مستوى الضبابية وعدم الثقة في الرؤى المستقبلية للإقتصاد العالمي الأمر الذي أدخله في أعماق ركود مر به منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ولقد كانت الدول الصناعية السبّاقة إلى مرحلة الإنكماش حيث بدأ نشاطها الإقتصادي ينكمش منذ الربع الثالث لعام 2008 عندما سجلت نموا سالباً بلغ 1.4% وقد جاء الربع الأول من سنة 2009 مخيباً للآمال

¹ - إبراهيم بلقطة، تطور أسعار النفط العالمية وإنعكاساتها على إقتصاديات الدول العربية خلال الفترة (2000-2010)، مجلة المعارف، العدد 14 (2013)، صص. 213-214.

رغم كل الجهود المبذولة في سبيل الخروج من الأزمة، بحيث واصل الإقتصاد العالمي إنكماشه إلى 6.4% وإقتصاد الدول الصناعية إلى 7.8% بينما إزداد إنكماش إقتصاد مجموعة الدول النامية والمتحولة عمقا إلى 4.2%.

وبتتبع معدلات النمو في الطلب العالمي على النفط خلال سنتي 2008 و2009 يلاحظ جليا مدى التقلبات في معدلات النمو إستجابة لحالة الركود التي هيمنت على الإقتصاد العالمي بشكل عام، حيث إنخفض الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثاني من سنة 2008 بمسوى 1.2 مليون ب/ي مقارنة بالربع الأول، ثم واصل إنخفاضه خلال الربع الثالث مستوى 84.8 مليون ب/ي وبلغ المتوسط السنة للطلب العالمي على النفط في تراجع متواصل حتى بلغ أدنى مستوياته في الربع الثاني من 2009 عندما بلغ 83.1 مليون ب/ي، منخفضا بحدود 0.9 مليون ب/ي بالمقارنة مع الربع الأول من نفس السنة، ثم بدأ يسجل بعض التحسن خلال النصف من نفس السنة.

2. إنحسار نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط: إنحسار دور المضاربات في تلك الأسواق، وأدى ذلك إلى إنخفاض حاد في الأسعار، تميز أسواق النفط كونها من أسرع وأشد الأسواق حساسية تجاه المتغيرات المحيطة بها، وقد شهد حجم الأصول المالية المتداول في السوق الآجلة للنفط إنحسارا عارما خلال النصف الثاني من سنة 2008.

3. الإرتفاع في مستويات المخزونات النفطية: ساهمت الزيادات الملحوظة في مستويات المخزون التجاري لدى الدول الصناعية بشكل عام، والو.م.أ بشكل خاص على الضغط على أسعار النفط نحو الإنخفاض، حيث شهدت سنتي 2008 و2009 إرتفاعا ملحوظا في إجمالي المخزونات النفطية العالمية حيث بلغت 6805 مليون برميل مع نهاية شهر ديسمبر 2008، ويمثل ذلك إرتفاعا بنحو 165 مليون برميل بنسبة 2.5% عن سنة 2007، لتبلغ ما مقداره 6973 مليون برميل مع نهاية شهر ديسمبر 2009، ويمثل ذلك إرتفاعا بنحو 168 برميل أي بنسبة 2.5%.

4. إرتفاع الطاقات الإنتاجية الفائضة لدى الأوبك: تشير الأدلة التاريخية إلى أنه كلما كانت الإنتاجية الفائضة مرتفعة، فسيكون هناك ضغط نزولي على الأسعار، وبلجوء أوبك إلى قرار الخفض في عرضها للنفط عند حدوث نقص في الطلب على النفط، مع توفر العرض من قبل المنتجين من خارج أوبك لمحاولة المحافظة على توازن السوق، وذلك لمنع أسعار النفط من الإنخفاض، حيث فامت المنظمة بإجراء التخفيض في ثلاثة مناسبات خلال سنة 2008 الأمر الذي يترتب عليه إرتفاع في مستويات الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى

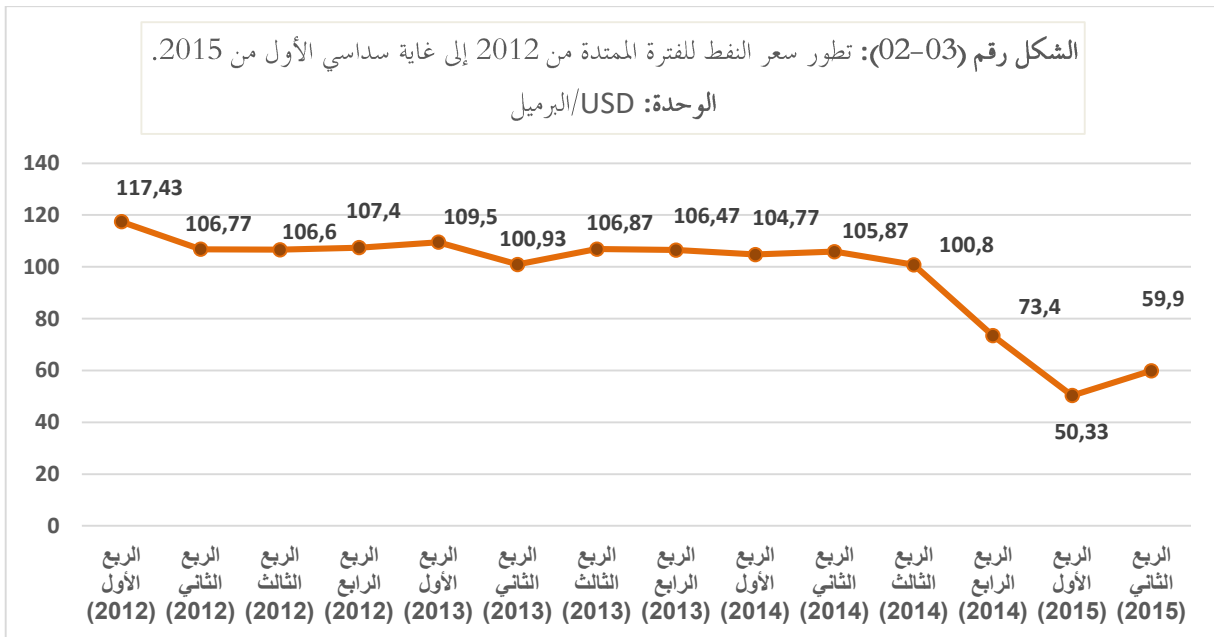
الفصل الثالث دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في علاج آثار الصدمات النفطية في الجزائر 2009-2019

الأوبك، وهو الأمر الذي يعطي نوع من الطمأنينة ويساهم في تبيد مخاوف نقص الإمدادات وهذا ما يؤدي إلى تراجع أسعار النفط.

مما سبق يمكن القول أن الصدمة النفطية لسنة 2009 عبارة عن تغير مفاجئ لأسعار النفط في السوق الدولية نتيجة حالة من عدم الاستقرار التي شهدتها العالم بأسره، إلا أن هناك بعض الخبراء الإقتصاديين يعتبرونها حالة تذبذب بسبب عدم إستمرار أسعار النفط في الإنخفاض المستمرة، إذن يمكن القول أن هذه الصدمة كانت أقل آثاراً من الصدمات التي سبقتها.

المطلب الثاني: الصدمة النفطية الراهنة 2014

تعد الصدمة النفطية لسنة 2014 صدمة إنخفاض حادة عرفتها أسعار السوق النفطية الدولية، إذ كانت وراء حدوثها جملة من الأسباب مخلفة وراءها العديد من الآثار على الإقتصاد العالمي ككل. والشكل الموالي بين تطور أسعار النفط الربع السنوية خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية السداسي الأول 2015، كما يلي:



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوبك)، التقرير الإحصائي السنوي 2015، www.oapecorg.org، 2020/03/15، ص.112.

من خلال الشكل أعلاه الذي يبين تطور أسعار النفط في الأسواق الدولية الربع سنوية خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2015، حيث يلاحظ بداية الإنخفاض الحاد لأسعار النفط خلال الربع الثالث من سنة 2014 ليصل أدنى مستوى خلال الربع الأول من سنة 2015 بعدما كان في أعلى مستوى له في الربع الأول من سنة 2012 وذلك راجع لعدة أسباب إقتصادية أكثر منها سياسة.

أولاً: أسباب تراجع أسعار النفط سنة 2014

شهدت أسعار النفط في السوق الدولية إنخفاضاً حاداً ومفاجئاً في سنة 2014 مما شكل صدمة نفطية، وذلك بسبب جملة من العوامل أبرزها:¹

- إنكماش الطلب في العالمي وزيادة العرض العالمي: يعد الطلب والعرض على النفط من أهم العوامل المحددة لسعر النفط، حيث يتأثر هذا الأخير بمختلف التغيرات التي تطرأ عليهما فمن جانب الطلب فقد شهد الإستهلاك العالمي على النفط تراجعاً لاسيما خلال الربع الأخير من سنة 2014، ويأتي ذلك بعد المراجعة التي قام بها الصندوق النقد الدولي عن مرثيات النمو في الإقتصاد العالمي، المحرك الرئيسي للطلب، وتشير توقعات الصندوق إلى إنخفاض النمو في الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 3.4% إلى 3.3% في ظل التباطؤ الإقتصادي الصناعي لأوروبا واليابان وتراجع النمو في إقتصاديات الناشئة لا سيما الصين أكبر ثاني مستهلك للنفط في العالم. أما على جانب العرض، شهدت الإمدادات النفطية العالمية نمو تراوحت معدلاته ما بين 0.8% إلى 3.4% خلال الفترة 2010 - 2014، لترتفع بحوالي 8.7 مليون برميل يوميا خلال الفترة ومن المتوقع أن تصل إلى حوالي 94.8 مليون برميل يوميا خلال الربع الثاني من عام 2015؛

- إرتفاع أسعار الفائدة وإرتفاع قيمة الدولار: يتأثر الإقتصاد العالمي بتطورات أسعار الفائدة وأسعار الصرف العالمية، حيث أثبتت الدراسات أن التغير في أسعار صرف الدولار تخلف أثر كبيراً على صناعة النفط العالمي، إذ أن إنخفاضه يزيد الطلب على النفط ويخفض من إنتاجه الأمر الذي يؤدي إلى إرتفاع أسعار النفط. وإن الزيادة المتوقعة في أسعار الفائدة الأمريكية سوف يؤدي إلى تشديد الأوضاع المالية في منطقتي الشرق الأوسط، شمال إفريقيا، أفغانستان، باكستان، القوقاز، وآسيا الوسطى، وخاصة في دول التعاون الخليجي نتيجة إتباعها نظم سعر الصرف المربوط، بالإضافة إلى إضعاف نمو الإئتمان الخاص، ومن المرجح أن يتأخر إنتقال هذه التداعيات إلى أسعار الفائدة ببطء إنتقال الأثار؛

- ضعف النمو في منطقة اليورو وتباطؤه في الصين والدول الناشئة: إن الإنكماش الإقتصادي الذي شهدته الدول ذات الأسواق الإستهلاكية الضخمة للنفط الخام كأوروبا، الصين واليابان، وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي فإن معدل النمو الإقتصادي العالمي المتوقع لعام 2015 بلغ 3.6% في مقابل 3.2%

¹ - عماد غزالي، أنيس هزلة، الأزمة النفطية (2014-2017): الأسباب، الأثار الإقتصادية وإستراتيجية المواجهة، الأفاق للدراسات الإقتصادية، العدد 6 (2019)، ص-ص. 160-161.

عام 2014، وهو ما يعني أن زيادة الطلب على النفط ستكون ضئيلة وفي حدود 1.1 مليون برميل يوميا فقط، ما أحدث مضاربة كبيرة على الإنخفاض؛

- **الأوضاع السياسية:** هي من بين الأوضاع التي لا تقل أهمية عن باقي العوامل فالإضطرابات السياسية والأمنية تلعب دورا أساسيا في نقص أو زيادة الإمداد بالنفط، فهناك من يرى أن إنخفاض أسعار النفط بهذا الشكل هو راجع لرغبة أمريكا في معاينة روسيا جراء التراع الروسي الأوروبي - الأمريكي بشأن أوكرانيا، وقد كانت نتائج إنخفاض الأسعار كارثية على الإقتصاد الروسي وعلى عملته الروبل التي فقدت أكثر من 50% من قيمتها مقابل الدولار الأمريكي هذا من جهة، ومن جهة أخرى يرى البعض أن السبب الرئيسي الثاني هو عدم رغبة أوبك في تخفيض المعروض من النفط راجع لرغبة السعودية للإضرار بالإقتصاد الإيراني الذي إمتددت نفوذه كثيرا في المنطقة، والذي كان من المفروض على السعودية أن تكون "المنتج المتأرجح" الذي يخفض كمية الإنتاج كلما هبطت الأسعار والعكس؛

- فشل أعضاء منظمة أوبك التي إجتمعت بفيينا في 27 نوفمبر 2014 في التوصل إلى قرار بتخفيض إنتاجها، بالرغم من إستعداد دول أخرى خارج المنظمة لإتباع نفس الخطوة على غرار روسيا والمكسيك.¹

ثانيا: آثار تراجع أسعار النفط سنة 2014

تسبب الإنخفاض في أسعار النفط في حدوث خسائر في الصادرات والإيرادات المالية العامة في البلدان المصدرة، أما المستوردة فهي تحقق مكاسب من إنخفاض أسعار النفط وهذا في المدى القصير، فهناك بعض المؤشرات العالمية تقيس آثار تراجع أسعار النفط سنة 2014.

وهي كالاتي:²

- **إرتفاع أسعار الفائدة:** تتأكد آفاق الإقتصاد الإقليمي أيضا بتطور أسعار الفائدة وأسعار الصرف العالمية المدفوعة بتوقعات العودة السياسات النقدية الطبيعية في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن المرجح أن تؤدي الزيادة المتوقعة في أسعار الفائدة الأمريكية إلى تشديد الأوضاع المالية خاصة في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومن المرجح إنتقال هذه التداعيات إلى أسعار الفائدة بسبب بطء إنتقال الآثار؛

- **إنخفاض قيمة العملات مقابل الدولار:** رغم ربط العملة بالدولار الأمريكي في دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من النظم سعر الصرف الموجه في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد خفضت

¹ - عثمان عثمانية، وداد بن قيراط، تداعيات صدمة النفط لسنة 2014 على الإقتصاد الجزائري، آثار التحولات على الإقتصاديات المغاربية، ص.7.

² - نبيلة عرقوب، محمد بوسة، "آثار إنخفاض أسعار النفط على المؤشرات الإقتصادية"، مجلة المستقبل الإقتصادي، العدد 6 (2018)، ص.ص.92-95.

قيمة عدد من العملات المحلية مقابل الدولار الأمريكي منذ تراجع أسعار النفط في 2014. وهذا راجع لضعف اليورو والإنخفاض الحاد في قيمة الروبل الروسي؛

- تعرض البنوك للمخاطر: لقد تأثرت النظم المصرفية في مجلس التعاون الخليجي بإنخفاض أسعار النفط نظرا للإرتباط القائم بين النمو غير النفطي والإنفاق الحكومي، وكذا الأمر بالنسبة لبلدان خارج مجلس التعاون الخليجي؛

- تراجع معدلات التضخم: أدى تراجع أسعار النفط إلى تراجع معدلات التضخم على مستوى العالم؛
- تراجع المالية العامة وضعف أرصدة الحسابات الخارجية: تسبب هذا الإنخفاض في إضعاف أرصدة الحسابات الخارجية والمالية العامة في البلدان المصدرة للنفط. لكن الهوامش الوقائية الكبيرة وموارد التمويل المتوفرة لدى معظم هذه البلدان سمحت لها بتجنب تنفيذ تخفيضات حادة في الإنفاق الحكومي، مما يحد من الأثر على النمو قريب الأجل والإستقرار المالي؛

- ضعف أسواق الأسهم: عرفت أسواق الأسهم في العديد من البلدان منها إيران والكويت والمملكة العربية السعودية تراجعا حادا في أواخر سنة 2014 نتيجة تزايد المخاوف من مدى تأثر إقتصادياتها بإنخفاض أسعار النفط خاصة قيام الحكومات التي كانت من أهم محركات زيادة إيرادات الشركات بخفض نفقاتها إستجابة لإنخفاض أسعار النفط.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الصدمة النفطية لسنة 2014 لها آثار وخيمة على الإقتصاد العالمي ككل، كما كان لصدمة النفطية التي شهدها العالم سنة 1986.

المطلب الثالث: إتجاه أسعار النفط بعد الصدمة النفطية لسنة 2014

عرفت أسعار النفط في الأسواق الدولية عدة تغيرات خاصة بعد الصدمة النفطية لسنة 2014 وذلك راجع لعدة أسباب وعوامل، والجدول الموالي بين تطور متوسط أسعار النفط بعد الصدمة النفطية لسنة 2014 خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى غاية 2019.

الجدول رقم (03-01): تطور متوسط أسعار النفط بعد الصدمة النفطية لسنة 2014 خلال الفترة (2015-2019).

السنوات	أسعار النفط (USD/برميل)
الربع الأول (2015)	50.3
الربع الثاني (2015)	59.9
الربع الثالث (2015)	48.2

39.7	الربع الرابع (2015)
30.0	الربع الأول (2016)
42.3	الربع الثاني (2016)
42.9	الربع الثالث (2016)
47.6	الربع الرابع (2016)
52.0	الربع الأول (2017)
48.6	الربع الثاني (2017)
50.0	الربع الثالث (2017)
59.4	الربع الرابع (2017)
64.7	الربع الأول (2018)
71.9	الربع الثاني (2018)
74.2	الربع الثالث (2018)
67.2	الربع الرابع (2018)
63.0	الربع الأول (2019)
67.9	الربع الثاني (2019)
62.2	الربع الثالث (2019)
63.1	الربع الرابع (2019)

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوبك)، التقرير السنوي الإحصائي 2018، www.oapec.org، 2020/03/15، ص.113.

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوبك)، التقرير السنوي الإحصائي 2019، www.oapec.org، 2020/03/15، ص.112.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه مواصلة انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية خاصة خلال سنتي 2015

و2016 ليصل أدنى مستوى له في الربع الأول من سنة 2016 حيث قدر بـ 30 دولار للبرميل، ليعرف سعر النفط تذبذب خلال الفترة الموالية وذلك لجملة من الأسباب والعوامل وأغلبها متعلقة بجاني الطلب والعرض، ففي جانب العرض، إرتفاع الإمدادات من الدول المتخذة من خارج منظمة أوبك خاصة الو.م.أ من النفط الصخري وإضافة إلى ذلك تزايد الإنتاج الكندي من رمال القار، أما في جانب الطلب، قامت الدول الآسيوية بتخفيض الدعم المقدم للطاقة مما نتج عنه إنخفاض الطلب المحلي بسبب إرتفاع الأسعار المحلية للطاقة، إنخفاض الطلب بمجموعة الدول الصناعية على النفط نتيجة توقع إنخفاض معدل النمو الصناعي في هذه الدول وإرتفاع سعر الصرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى مدعوما بتوقعات تحسن الإقتصاد الأمريكي، ليرتفع خلال

الفترة الممتدة من 2017 إلى 2019 بنسب ضئيلة ومتفاوتة، ليصل لأعلى نسبة له في الربع الرابع من سنة 2018 حيث قدرت بـ 74.2 دولار للبرميل بسبب بروز دور الأوبك بتخفيض الإنتاج وبعض الدول الأخرى. مما سبق يمكن القول أن هناك توقعات بخصوص الطلب على النفط أنه سيرتفع حتى سنة 2040 بمعدل نمو 0.7% سنويا ويبقى جانب العرض له دور فعال في توقعات الأسعار مع ثبات العوامل الأخرى خاصة البدائل النفط والإستقرار السياسي في الساحة الدولية.

المبحث الثاني: العلاقة بين السياسة النقدية والصدمات النفطية (2009-2014)

تعد السياسة النقدية في أداة مهمة من أدوات السياسة الإقتصادية لمعالجة العديد من الإختلالات المتواجدة في الإقتصاد الجزائري، خاصة الإختلالات التي تحدثها تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، لذا فالسياسة النقدية في الجزائر لها علاقة وثيقة بينها وبين الصدمات النفطية.

المطلب الأول: أثر الصدمات النفطية على التضخم والسيولة في الجزائر (2009-2014)

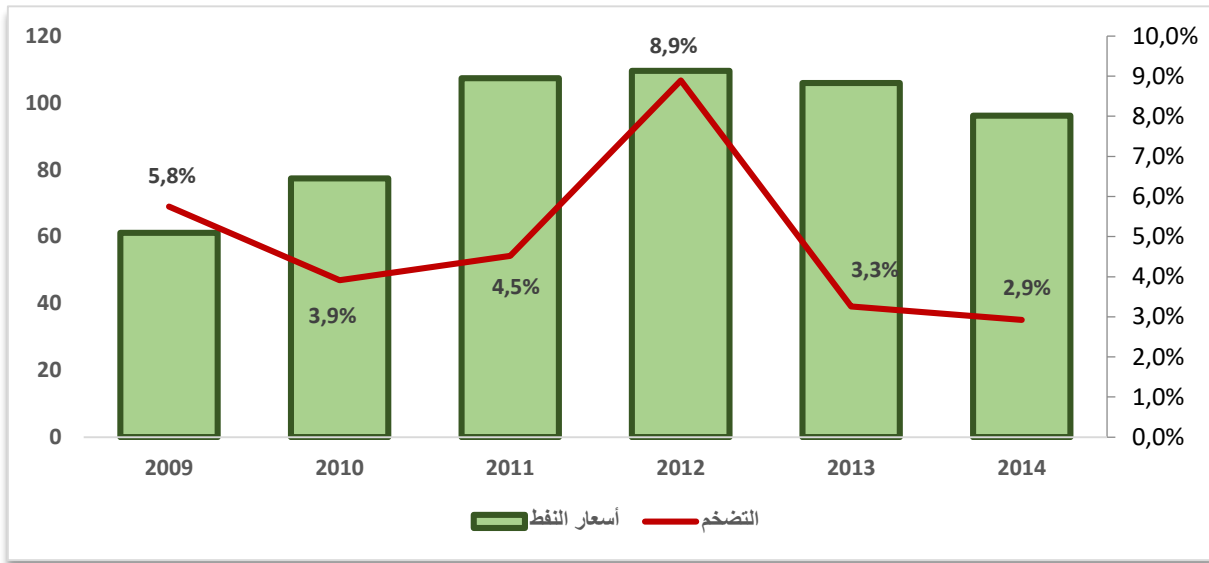
تعد آثار الصدمات النفطية بقدر إرتباط الإقتصاد الجزائري بالقطاع النفطي، إلا أن معدلي التضخم والسيولة الأكثر تأثراً حيث عرفت مستويات عليا أكثر من أي متغيرات أخرى خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2014.

أولاً: التضخم

عرفت معدلات التضخم إرتفاعا محسوسا منذ مطلع الألفين خاصة خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2014 ويبقى السبب الرئيسي وراءه إرتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية بإعتبارها المورد الرئيسي لتمويل الإقتصاد الجزائري. بإعتبار أن هذا الإرتفاع ينعكس في أسعار السلع المستوردة، سيما وأن الجزائر مستورد صافي لجميع السلع. والشكل التالي يبين أثر الصدمات النفطية في الجزائر على معدلات التضخم خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2014.

الفصل الثالث دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في علاج آثار الصدمات النفطية في الجزائر 2009-2019

الشكل رقم (03-03): أثر الصدمات النفطية على التضخم في الجزائر (2009-2019) الوحدة: USD/البرميل



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 25، مارس 2014، www.Bank-of-Algeria.dz، 2020/01/30، ص.17.

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوبك)، التقارير الإحصائية السنوية، www.opecorg.org، 2020/05/25، ص.112.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه إرتفاع معدل التضخم خلال سنة 2009، وهذا راجع إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية وانتشار التضخم المستورد على المستوى المحلي، وذلك نتيجة إنخفاض قيمة الدولار وهي العملة التي تقيم بها صادرات الجزائر وإرتفاع قيمة الأورو أمام الدولار العملة التي تقيم بها واردات الجزائر، كما قدر سعر النفط سنة 2009 بـ 61.06 دولار للبرميل، لينخفض التضخم خلال سنتي 2010 و2011 وذلك راجع إلى إنفراج الأزمة المالية العالمية وتحسن الوضع الإقتصادي العالمي. ليسجل إرتفاع سنة 2012، ويرجع هذا إلى الزيادة المعتبرة في الأجور نتيجة إرتفاع أسعار النفط إلى أعلى مستوى لها في سنة 2012 بـ 109.6 دولار للبرميل والذي إنعكس مباشرة على زيادة الطلب على السلع الإستهلاكية، لينخفض خلال سنتي 2013 و2014 ليصل إلى 3.26% و2.9% على التوالي، وذلك راجع إلى تفعيل عدة أدوات مستحدثة وتقليدية للسياسة النقدية من طرف السلطة النقدية، في المقابل لاتزال أسعار النفط في أعلى مستوياتها.

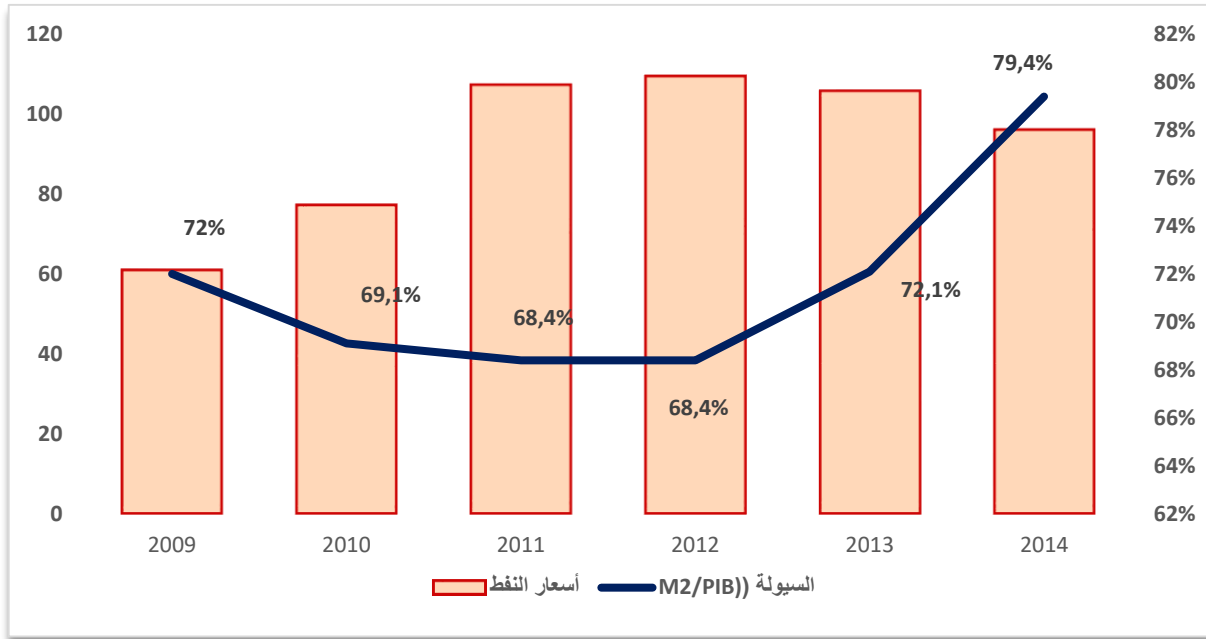
إذن فإن هناك علاقة سببية بين أسعار النفط والتضخم، فكلما إرتفعت أسعار النفط أدى ذلك إلى إرتفاع

معدلات التضخم.

ثانيا: السيولة

يعد التحكم في السيولة في الإقتصاد من أصعب الإجراءات التي هي حكر على السياسة النقدية في أي بلاد، منذ إرتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية والإقتصاد الجزائري يعاني من فائض سيولة هيكلية خاصة خلال الفترة الممتدة من 2009-2014، والشكل الموالي يبين ذلك:

الشكل رقم (03-04): أثر الصدمات النفطية على السيولة في الجزائر (2009-2014) الوحدة: USD/الريميل



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، www.Bank-of-Algeria.dz، 2020/01/30، ص.223.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016، www.Bank-of-Algeria.dz، 2020/01/30، ص.163.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوبك)، التقارير الإحصائية السنوية، www.oapecorg.org، 2020/05/25، ص.112.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه إنخفاض معدل السيولة خلال سنتي 2009 و 2010 من 72% إلى 69.1% بسبب الصدمة الخارجية والأزمة المالية العالمية، لتتقلص خلال سنتي 2011 و 2012 بسبب إرتفاع قيمة صندوق ضبط الواردات خلال هذه الفترة من 2300.3 مليار دج إلى 2535.3 مليار دج، لتواصل في الإرتفاع بالرغم من أن سعر النفط في أعلى مستوى له (109.6 دولار للريميل)، ليأخذ معدل السيولة منحى تصاعدي خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2014 بالرغم من تراجع السيولة المصرفية بأكثر من 183 مليار دج بسبب تراجع تراكم صافي الموجودات الخارجية بالرغم من إرتفاع الطفيف لودائع المؤسسات الأسر وإحتواء نفقات الميزانية بالإضافة إلى بداية إستعمال صندوق ضبط الإيرادات خلال السداسي الثاني من سنة 2014 بسبب إنخفاض أسعار النفط إلى مستويات منخفضة حيث وصل في ديسمبر 2014 إلى 59.5 دولار للريميل، وذلك

راجع إلى إرتفاع قيمة القروض للإقتصاد من 1920.9 مليار دج سنة 2013 إلى 4512.3 مليار دج سنة 2014.

إذن فإن هناك علاقة طردية بين أسعار النفط ونسبة السيولة في الإقتصاد الجزائري، فكلما إرتفعت أسعار النفط في الأسواق الدولية أدى إلى إرتفاع نسب السيولة في الإقتصاد والعكس صحيح. مما سبق، يمكن القول أن هذه الفترة تميزت بإرتفاع معدلات التضخم مقارنة بفترات سابقة، كما تميزت فائض السيولة الهيكلية على العموم وكذلك بسبب إرتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية.

المطلب الثاني: إجراءات السياسة النقدية المتخذة لعلاج آثار الصدمات النفطية

منذ إرتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية خلال فترة الألفية الثالثة تميز الإقتصاد الجزائري بفائض السيولة الهيكلية مصحوبة بإرتفاع معدلات التضخم، مما أدى بالسلطة النقدية في البلاد بإتخاذ عدة إجراءات لإمتصاص فائض السيولة وتخفيض معدلات التضخم عند أدنى مستوياتها، خاصة خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2014، وتمثل فيما يلي:

- مرونة معدل الإحتياطي الإجباري: ساهمت هذه الأداة بإمتصاص جزء معين من فائض السيولة على عكس معدل إعادة الخصم، من 8% إلى 12%¹، والجدول التالي بين تطور معدل الإحتياطي الإجباري وقيمة الإحتياطات خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2014.

الجدول رقم (03-02): معدل الإحتياطي الإجباري وقيمة الإحتياطات خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2014.

السنوات	معدل الإحتياطي الإجباري (%)	الإحتياطات (مليار دج)
ديسمبر 2009	8	340.3
ديسمبر 2010	9	464.7
ديسمبر 2011	9	538.6
ديسمبر 2012	11	717.8
ديسمبر 2013	12	899.8

¹ - بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 25، مارس 2014، www.Bank-of-Algeria.dz، 2020/01/30، ص.17.

ديسمبر 2014	12	1001.2
-------------	----	--------

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على: بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية، رقم (10، 17، 21، 25، 29)، (2010، 2011، 2012، 2013، 2014)، www.Bank-of-Algeria.dz، 2020/05/26، ص.ص.17.8.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه إرتفاع معدل الإحتياط الإجمالي من 8% إلى 9% وذلك في سنة 2011 لإمتصاص فائض السيولة والحفاظ على إستقرار النقدي في الإقتصاد، ليواصل في الإرتفاع خلال الفترة الموالية بهدف تعزيز فعالية السياسة النقدية في الجزائر في الإمتصاص الفعلي لفائض السيولة النقدية لتأخذ نفس الإتجاه حجم الإحتياطات نظرا للعلاقة الطردية بينها وبين معدل الإحتياط الإجمالي.

- إسترجاع السيولة في السوق النقدية: تعد من أحدث التقنيات التي قامت السلطة النقدية بإدخالها لإمتصاص فائض السيولة الهيكلية. بموجب التعليم رقم 02-2002 المؤرخة في 11 أفريل 2002، يتعلق الأمر بعمليات إسترجاع للسيولة على بياض تتم عن طريق مناقصات فورية والتي يكمن أن تكون في شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل يتم مكافأتهما بمعدل فائدة يحدد بالنسبة لكل عملية مناقصة.¹ وهي ثلاثة أنواع:² إسترجاع السيولة لمدة سبعة (07) أيام التي ظهرت في نفس السنة واسترجاع السيولة لمدة ثلاثة (03) أشهر التي ظهرت في 2005، و استرجاع السيولة لمدة ستة (06) أشهر سنة 2013. والجدول التالي بين تطور معدلات إسترجاع السيولة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2014.

الجدول رقم (03-03): معدلات إسترجاع السيولة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2014.

السنوات	استرجاع السيولة لمدة 07 أيام (%)	استرجاع السيولة لمدة 03 أشهر (%)	استرجاع السيولة لمدة 06 أشهر (%)
2009	0.75	1.25	-
2010	0.75	1.25	-
2011	0.75	1.25	-

¹ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2009، www.Bank-of-Algeria.dz، 2020/01/30، ص.182.

² - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، www.Bank-of-Algeria.dz، 2020/01/30، ص.182.

2012	0.75	1.25	-
2013	0.75	1.25	1.5
2014	0.75	1.25	1.5

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 25، مارس 2014، www.Bank-of-Algeria.dz، 2020/01/30، ص.17.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 29، مارس 2015، www.Bank-of-Algeria.dz، 2020/01/30، ص.17.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه إستقرار في معدلات الفائدة على عمليات إسترجاع السيولة لمدة 7 أيام ولمدة 3 أشهر، كما أن السلطة النقدية في البلاد أدخلت أداة جديدة لإمتصاص فائض السيولة بمعدل فائدة 1.5% على عمليات إسترجاع السيولة لمدة 6 أشهر.

- تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة: تم إدخال هذه التقنية إبتداءً من شهر جوان 2005. بموجب التعليم رقم 04-2005 المؤرخة في 14 جوان 2005¹، فهي تعبر عن تعبير عن توظيف لفائض السيولة للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر، وذلك في شكل عملية على بياض، تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر، تستحق عنه فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها ومعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر، فمعدل الفائدة على التسهيلة الخاصة بالوديعة، يمثل معدل فائدة مرجعي بالنسبة إلى بنك الجزائر والسوق النقدية في ظل انعدام عمليات إعادة الخصم وإعادة التمويل لدى بنك الجزائر، حيث تقدر نسبة هذا المعدل بـ 0.3% خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2014.

مما سبق يمكن القول أن هذه الإجراءات ساهمت بشكل كبير في إمتصاص فائض السيولة الهيكلية في الإقتصاد الجزائري وتخفيض معدلات التضخم مما أدى إلى تحقيق الإستقرار النقدي.

المبحث الثالث: إجراءات السياسة النقدية في علاج آثار الصدمات النفطية في الجزائر (2015-2019)

منذ الصدمة النفطية لسنة 2014، بدأت الصعوبات المالية وحالات العسر المالي تظهر على الإقتصاد الجزائري على العديد من الجوانب منها عجزا الموازنة العامة، عجز ميزان المدفوعات، نقص السيولة على مستوى البنوك التجارية الجزائرية ونفاذ صندوق ضبط الإيرادات، مما أدى بالحكومة الجزائرية بإتخاذ تدابير وإجراءات للخروج من هذه الأزمة، فلجأت إلى تبني التمويل غير التقليدي.

¹ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، مرجع سابق ذكره، ص.148.

المطلب الأول: الظروف الاقتصادية لتطبيق التمويل غير التقليدي في الجزائر

تشير أهم الإحصائيات التي تبين الحالة المالية والنقدية للإقتصاد الجزائري قبل اللجوء إلى إعتداد التمويل غير التقليدي كآلية إستمرارية تمويل التنمية الإقتصادية في الجزائر إلى:¹

- إنخفاض رهيب للسيولة النقدية في البنوك على مدار سنتي 2015 و2016، حيث إنتقلت من 2731 مليار دج مع نهاية 2014 إلى 1833 مليار دج في نهاية ديسمبر 2015، لتبلغ 821 مليار دج في نهاية ديسمبر 2016، ثم لتسجل 512 مليار دج في نهاية ديسمبر 2017، مما أدى إلى إنتعاش السوق البنينة للمصارف التي كانت راكدة في تلك الفترة؛

- إستمرار تآكل إحتياطي الصرف الجزائري قتل من هامش التصدي للصدمات الخارجية، حيث من المتوقع أن يبلغ قيمة 85.2 مليار دولار مع نهاية سنة 2018 أي ما يعادل 18.8 شهرا من الإسترداد، كما أنه قد يصل إلى 79.7 مليار دولار سنة 2019 بمعدل (18.4 شهر من الإسترداد) قبل أن يبلغ قيمة 76.2 مليار سنة 2020 (17.8 شهر من الإسترداد)؛

- تسجيل مستويات منخفضة لمتوسط سعر النفط الجزائري السنوي بالسعر المرجعي لإعدادات الميزانية حيث تشير إحصائيات منظمة الأوبك إلى أن النفط الجزائري أنهى 2017 بمعدل 54 دولار و44.28 دولار في التوازنات المالية للإقتصاد الوطني وتفاقم الأزمة المالية التي تعيشها الجزائر منذ صيف 2014؛

- عجز الميزان التجاري الجزائري من 20.13 مليار دولار في 2016 إلى 14.3 مليار دولار في 2017.
- عجز ميزانية الدولة قدر بـ 1567 مليار دج في 2016 مقابل 795 مليار دج في 2017، أما عجز الخزينة العمومية بلغ 2245 مليار دج ما يعادل 12.9% من إجمالي الناتج الداخلي في 2017.

إذن فإن كل هذه الإحصائيات تشير أن الإقتصاد الجزائري يعاني من مشكل نقص السيولة، مع ذلك فإن بنك الجزائر أصدر وثيقة تخالف التصريحات السابقة، حيث كانت تحتوي على النقاط التالية:²

- أدوات السياسة النقدية لم تصل إلى حدودها القصوى، ففي هذه المرحلة، تقدم البنوك التجارية فقط إعادة تمويل من قبل بنك الجزائر (عمليات السوق المفتوحة وإعادة خصم) الأوراق المالية الحكومية وإن تجسيد الحصة الكبيرة من الأوراق الخاصة التي يحتفظون بها في محافظهم سيسمح لهم بالحصول على سيولة كبيرة، من خلال إعادة تمويل هذه الأوراق مع بنك الجزائر؛

¹ - وليد العشي، أحمد الصديقي، تجربة التيسير الكمي في الجزائر، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، العدد 6 (2018)، ص-ص. 259-260.

² - Banque d'Algérie, *Point de situation sur le financement non conventionnel*, www.Bank-of-Algeria.dz, 29/05/2020, p-p.2-3.

- أسعار الفائدة (إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة) لدى بنك الجزائر بعيدة عن تكون قريبة من الصفر؛

- لدى بنك الجزائر هامش من حيث متطلبات الإحتياطات الإجبارية، ويخضع إستخدامه إلى عدة شروط، كالتأكد من أن تخفيض معدل الإحتياط الإجباري تنتج عنه سيولة وهذه السيولة تستخدم في تمويل الإقتصاد، أي توجه نحو الإستثمار؛

- لا يمكن لبنك الجزائر التدخل مباشرة في السوق الأولية لإصدار سندات الخزينة من خلال عمليات التيسير الكمي، مثل هذا الخيار يخاطر بسحب الإقتصاد إلى دوامة من التضخم وإنخفاض قيمة العملة الوطنية وهذا ما يفسر إستبعاد هذا الخيار.

أذن فكل هذه الظروف الأسباب ساهمت في تبني برنامج التمويل غير التقليدي بمساهمة السياسة النقدية تحت إشراف بنك الجزائر، ضمن إطار تشريعي "قانون النقد والقرض" في آخر تعديل له.

المطلب الثاني: تبني الجزائر للتمويل غير التقليدي

حسب ما نص عليه النظام رقم 03/17 المؤرخ في 6 ديسمبر 2017 والمتمم للنظام رقم 02-9 المؤرخ في 26 ماي 2009، المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها؛¹ أن الأوراق العمومية المصدرة أو المضمونة من طرف الدولة، القابلة للتفاوض في السوق والمقبولة في عمليات السياسة النقدية هي أذونات الخزينة قصيرة الأجل وأذونات الخزينة قصيرة الأجل وأذونات الخزينة المماثلة والسندات المماثلة للخزينة والأوراق العمومية المضمونة من طرف الدولة والسندات غير المادية، المماثلة للقروض الوطنية المصدرة أو المضمونة من طرف الدولة وسندات الخزينة الممثلة لإعادة شراء مستحقات البنوك على الزبائن.

يحدد المبلغ الكلي للعمليات الجارية على الأوراق العمومية وفقا لأهداف السياسة النقدية. بالإضافة إلى الأوراق الخاصة.

فمن خلاله تم وضع الإطار التشريعي والقانوني الذي يسمح للبنك المركزي بشكل إستثنائي لمدة خمس (5) سنوات بشراء السندات المالية التي تصدرها الخزينة العمومية من أجل مساهمة على وجه الخصوص:²

- تغطية إحتياجات التمويل للخزينة العمومية؛

¹ - بنك الجزائر، *انظمة 2017*، مرجع سبق ذكره، الصفحة نفسها.

² - محمد هاني، أسامة بوشريط، خطاب المروشي، العجز الموازي وإشكالية التمويل غير التقليدي في الجزائر دراسة تحليلية نظرية لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر في *قانون المالية 2018*، إيجابيات وسلبيات التمويل غير التقليدي: إستكشاف نظري لتجارب البلدان العالم الثالث وواقع الجزائر، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغام، 25 أفريل 2018، ص.11.

- تمويل الدين العمومي الداخلي؛

- التمويل للصندوق الوطني للإستثمار.

وتنفذ هذه الآلية لمرافقة برنامج الإصلاحات الإقتصادية والهيكلية والميزانية، التي ينبغي أن تقضي في نهاية

الفترة المحدد كأقصى حد إلى:

- توازنات خزينة الدولة؛

- توازن ميزان المدفوعات.

وقد تم تسيير السياسة النقدية من قبل بنك الجزائر والذي يمثل السلطة النقدية في الجزائر في سياق التمويل غير التقليدي منذ منتصف نوفمبر 2017 ونهاية جانفي 2019 قيمة 6556.2 مليار دج، هذا المبلغ مستحق

كالآتي¹:

- إستخدام مبلغ 2470 مليار دج لتمويل عجز الخزينة لسنتي 2017 و2018 وجزئيا لسنة 2019؛

- ساهم مبلغ 1813 مليار دج في سداد الدين العمومي للشركات الوطنية سوناطراك وسونلغاز وكذلك

لتمويل سداد قرض السندي للنمو؛

- مبلغ 500 مليار دج مخصص للصندوق الوطني للمعاشات لإعادة تمويل ديونه لصالح الصندوق الوطني

للتأمين؛

- مبلغ 1773.2 مليار دج مخصص لصندوق الإستثمار الوطني لعمليات تمويل برامج الرابطة، وعجز

CNR ومشاريع الهيكلية، من إجمالي المبلغ المستحق 6556.2 مليار دج؛

- رصيد 945.1 مليار دج في حساب الخزينة لدى بنك الجزائر، لم يتم ضخه في الإقتصاد؛

- مبلغ 656.7 مليار دج في حساب FNI لدى الخزينة في إنتظار إستخدام حسب الإحتياجات المثبتة؛

- مبلغ 1830 مليار دج موضوع التعقيم بنك الجزائر من خلال أدواته المختلفة.

في المجموع، من إجمالي المبلغ الذي تم ضخه من 6556.2 مليار دج، تم ضخ مبلغ 3114.4 مليار دج فقط

في الإقتصاد.

بعدها تم تبني برنامج التمويل غير التقليدي وجب أن يوجه نحو الوجهة الصحيحة وذلك لتجنب آثاره

الوخيمة.

¹ - Banque d'Algérie, *Op.cit*, p-p.6-7.

المطلب الثالث: تحديات تطبيق هذا النوع من التمويل في الجزائر

من بين أهم التحديات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر، وهي:¹

- من بين الإقتراحات التي قدمها صندوق النقد الدولي بعد الصدمة النفطية لسنة 2014، ترشيد وفرض معدلات ضريبية جديدة ومرتفعة والتخلي التدريجي عن الدعم الاجتماعي مع الحفاظ على إستقلالية بنك الجزائر، والأكد أنه عارض تطبيق هذه السياسة النقدية غير التقليدية نظرا وحسب توقعات خبراءه لتسببها في إرتفاع معدلات التضخم إلى أكثر من 10%، مع فقدان إستقلالية البنك المركزي وتدايعات ذلك، إضافة إلى تأثيرات سلبية عديدة حيث توقع صندوق النقد الدولي تسجيل الجزائر لمعدل نمو يقدر بـ 1.5% في 2018، هذا ما يبين نظرته حسب المقاربة السيادية التي تعتمدها الجزائر في مختلف قراراتها الإقتصادية؛

- إن الدول التي تبنت هذا النوع من التمويل كاليابان وبريطانيا وأمريكا بها عملات صعبة قوية تستعمل في الصناديق السيادية ولها ما يقابل من إنتاج وطني، وذلك لم تسلم من الأزمات خاصة أزمة الرهن العقارية، فحسب بعض الخبراء والمحللين الإقتصاديين في الجزائر، فإن إعتقاد هذه السياسة من خلال القيام بإصدارات جديدة سيؤدي إلى توفر كمية كبيرة من النقود الوهمية، سيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع مما يؤدي إلى تضخم أسعار البضائع ومنه إهتبار قيمة الدينار وهو ما يعاني منه الإقتصاد الجزائري في الوقت الحالي؛

- يؤكد محللون وخبراء أن السياسة التي تبنتها الحكومة الجزائرية تنطوي على مخاطر كبيرة ويعيد إلى الأذهان سيناريو برئاسيات 2019، وهذا ما يؤكد مسؤول الأبحاث في "ساكسوينك"، حيث يرى أن هذا الخيار يتعارض مع الفكر الإقتصادي وهو بمثابة هروب إلى الأمام ولن يعالج الوضع بل يؤدي إلى تأزمه، وذلك من خلال التضخم المفرط وإهتبار قيمة العملة؛

- التحدي الآخر الذي يفرضه هذا النوع من التمويل على الإقتصاد الجزائري هو كيفية التحكم في إرتفاع السيولة المصرفية موازنة مع إرتفاع السيولة النقدية في الإقتصاد الموازي، وتأثير ذلك على معدلات

¹ - أنفال نسيب، التحديات والإصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر، مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال العدد 1 (2019)، صص. 23-24.

التضخم، مع العلم أن بنك الجزائر لم ينشر قيمة هذه البرامج التمويلية غير التقليدية مما سيؤثر سلبا على توقعات التضخم؛¹

- صعوبة التنبؤ بنتائج التمويل غير التقليدي من خلال توقعات التضخم، نتيجة أن التضخم في الجزائر تؤثر عليه العديد من المحددات على غرار المحددات الكلاسيكية المعروفة منها نقائص في ضبط الأسواق، وتسجيل وضعيات مهينة في معظم أسواق السلع الإستهلاكية، بالإضافة إلى سلوك الأعوان الإقتصاديين إتجاه التداول النقدي، حيث حسب تقديرات بنك الجزائر يقدر حجم الإكتناز حوالي 2000 مليار دج، و4780 مليار دج يتم تداولها في السوق الموازية في 2017، هذه القيم تعتبر موارد خارج القنوات المصرفية لها دلالات عديدة من الناحية الإقتصادية.²

من خلال ما سبق يمكن القول أن هذه التحديات ستكون مصاحبة بجملة من الإصلاحات كإستعادة توازن الميزانية العمومية، بإعتبارها السبب الرئيسي لتبني هذا النوع من التمويل، وإستعادة توازن ميزان المدفوعات. كخلاصة، يمكن القول أن السياسة النقدية في الجزائر قامت بالعديد من الإجراءات وذلك لتخفيف من آثار الصدمات النفطية، بإعتبار الصدمات النفطية متغير خارجي عن الإقتصاد الجزائري، وذلك بإستعمال عدة أدوات لإمتصاص فائض السيولة بسبب إرتفاع أسعار النفط، والإعتماد على التمويل غير التقليدي لتوفير السيولة في الإقتصاد بسبب تدني أسعار النفط في الأسواق الدولية.

¹ - وليد العشي، أحمد صديقي، مرجع سبق ذكره، ص. 263.

² - المرجع السابق، الصفحة نفسها.

الختمة

الخاتمة

تعتبر السياسة النقدية مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في النشاط الإقتصادي لبلد معين، من أجل التحكم في العرض النقدي بما يتلاءم مع حاجة الإقتصاد. والسياسة النقدية في الجزائر لها ميزة معينة عن باقي السياسات النقدية في البلدان النامية، بإعتبار الجزائر بلد ريعي يعتمد على العائدات النفطية بصفة مطلقة بالتالي فإن أي تذبذب لأسعار النفط يؤثر بالصفة مطلقة على الإقتصاد الجزائري، فقد قامت السياسة النقدية في الجزائري بربط أدائها وإتجاهاتها التوسعية أو الإنكماشية بأسعار النفط سواء في الإنخفاض أو الإرتفاع الحاد، أما شهدت صدمتين نفطيتين خلال الفترة (2009-2019) بالإضافة إلى طفرة نفطية بلغت ذروتها سنة 2012.

إذ تستهدف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2009-2019) الإستقرار النقدي الداخلي والخارجي، مستعملة في جملة من الإجراءات والتعديلات والأدوات التقليدية وغير التقليدية من أجل تحقيق ذلك، فخلال إرتفاع أسعار النفط قامت بإستحداث أدوات جديدة للتحكم في السيولة عند المستوى الذي يطلبه الإقتصاد والتحكم في معدلات التضخم عند المعدل المستهدف بالإضافة للأدوات التقليدية، وعند إنخفاض أسعار النفط قامت بتبني برنامج التمويل غير التقليدي لتوفير السيولة في الإقتصاد كأثر من آثار الصدمة سنة 2014، بما أن الإقتصاد الجزائري جهازه الإنتاجي غير مرن ويكاد ينعدم، فقد تنجم عن هذا البرنامج عدة آثار أبرزها إرتفاع معدلات التضخم يتبعها إنخفاض القدرة الشرائية حاد في القدرة الشرائية للمواطنين مع تدهور قيمة الدينار الجزائري.

أولا: نتائج الدراسة

قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن ذكرها فيما يلي:

- السياسة النقدية عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير تهدف لإدارة وتنظيم العرض النقدي؛
- وجود علاقة تكاملية بين أهداف السياسة النقدية وأدواتها؛

- وجود علاقة طردية بين M_2 وصافي الموجودات الخارجية وعلاقة عكسية بين قروض المقدمة للإقتصاد وصافي الموجودات الخارجية؛
- تأثر جميع الدول بالصددمات النفطية سواء كان مصدرة أو مستوردة؛
- الجزائر تمتلك إمكانيات نفطية هائلة تؤهلها لتكون دولة مصدرة بإمتياز؛
- العناصر الأكثر تأثراً هي الميزانية العامة بإعتبار الحماية البترولية عنصر مهم لتمويل النفقات العامة؛
- تأثر السياسة النقدية في الجزائر على آثار الصدمات النفطية بجملة من الأدوات التقليدية وغير التقليدية والمستحدثة؛
- يؤثر التمويل غير التقليدي بصفة مباشرة على معدلات التضخم في الجزائر إذ لم يوجه للوجهة المحددة.

ثانياً: إختبار الفرضيات

تشير الفرضية الأولى إلى أنه "تعددت أهداف السياسة النقدية في الجزائر منذ صدور قانون النقد والقرض إلا أن السلطة النقدية قامت بتسطير هدف وحيد وأساسي خلال الفترة (2009-2019)، والمتمثل في محاربة التضخم"، وهي فقد تم إثبات عدم صحتها وبالتالي رفضها فبالحديث عن أهداف السياسة النقدية في الجزائر فيعيد تحقيق الاستقرار النقدي الداخلي والخارجي هدف صريح ورسمي منذ 2011.

والفرضية الثانية والتي مفادها أن "إرتبطت الصدمة النفطية لسنة 2014 بعدت أسباب وأبرزها ما هو متعلق بجائني العرض والطلب، وهذا لا ينفي وجود أسباب أخرى لها علاقة وثيقة بالإخفاض الحاد لأسعار النفط مسببة صدمة نفطية عالمية"، وهي فرضية صحيحة تم إثباتها، ويظهر ذلك جلياً من خلال ما تم عرضه في الفصل الثالث.

أما الفرضية الثالثة والتي مفادها أن "يعد الإقتصاد الجزائري إقتصاد يعتمد على القطاع النفطي في شتى المجالات، وهذا ما يجعله أكثر تأثر بتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية خاصة الحادة والمفاجئة ومن بين المتغيرات أكثر تأثراً نسبة السيولة في الإقتصاد"، وهي فرضية صحيحة تم إثباتها، ويظهر ذلك جلياً من خلال ما تم عرضه في الفصل الثالث.

ثالثاً: الإقتراحات

- تبني إستراتيجية التنويع الإقتصاد وتشجيع إستثمارات خارج قطاع المحروقات والسعي نحو التخلص من التبعية الريعية؛

- محاولة إستغلال الكتلة النقدية المتواجدة في الإقتصاد الموازي؛
- تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر بإعتبار مورد للعملة الصعبة.

قائمة

المراجع

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1. آل الشيخ حمد بن محمد، *إقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية* (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007).
2. بن دعاس جمال، *السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي: دراسة مقارنة* (الجزائر: دار الخلدونية، 2007).
3. الخاطر خالد راشد، *تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية* (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).
4. سعد الله داود، *الأزمات النفطية والسياسة المالية في الجزائر: دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية* (الجزائر: دار هومة، 2013).
5. سلامة ممدوح، *أسباب الهبوط في أسعار النفط الخام فائض الإنتاج أم السياسة الدولية؟* (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).
6. سليمان عاطف، *الثروة النفطية ودورها العربي: الدور السياسي والإقتصادي للنفط العربي* (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009).
7. عبد الحميد عبد المطلب، *إقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية* (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2015).
8. عبد اللاوي مفيد، *محاضرات في الإقتصاد النقدي والسياسات النقدية: للطلبة الجامعيين* (الجزائر: طبعة مزوار، 2007).
9. العيسى نزار سعد الدين، *قطب إبراهيم سليمان، الإقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات* (عمان: دار الحامد، 2006).
10. الكفراوي عوف محمد، *السياسة المالية والنقدية في ظل الإقتصاد الإسلامي: دراسة تحليلية مقارنة* (الإسكندرية: مكتبة الإشعاع، 1997).
11. لحو موسى، *سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية: دراسة تحليلية للآثار الإقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي* (لبنان: مكتبة حسن العصرية، 2010).
12. مصطفى أحمد فريد، السيد حسن سهير محمد، *السياسة النقدية والبعد الدولي لليورو* (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2000).

13. الموسوي ضياء مجيد، **ثورة أسعار النفط 2004** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005).
14. الوادي حازم محمود، **كفاءة السياسة النقدية في الإسلام: دراسة مقارنة** (عمان: عالم الكتب الحديث، 2009).
- ثانيا: المذكرات وأطروحات
15. حمادي نعيمة، **"تقلبات أسعار النفط وإنعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية الفترة 1986-2008"** (مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بو علي - الشلف، 2009/2008).
16. داود سعد الله، **"أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010"** (مذكرة ماجستير: جامعة الجزائر 03 - الجزائر، 2011/2012).
17. عين السبع فاطمة الزهراء، عدة بركان شهرزاد، **فعالية السياسة النقدية في البلدان النامية: دراسة حالة الجزائر** (مذكرة: ماستير، جامعة أبي بكر بكر بلقايد - تلمسان، 2015/2016).
18. وجدي جميلة، **السياسة النقدية وسياسة إستهداف التضخم: دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014** (مذكرة: ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، 2015/2016).
- ثالثا: المجلات العلمية
19. بلقطة إبراهيم، **تطور أسعار النفط العالمية وإنعكاساتها على إقتصاديات الدول العربية خلال الفترة (2000-2010)**، مجلة المعارف، العدد 14 (2013).
20. البنداري الباجوري خالد عبد الوهاب، **"إنعكاسات إتجاهات أسعار النفط على القطاع الخاص العربي وإحتياجات تعزيز دوره في تنويع الإقتصاد وتعميق التكامل الإقتصادي بين الدول العربية"**، مجلس الغرف السعودية (2016).
21. سلمان الكبيسي محمد صالح، عبد الهادي حميد اللامي عبد الحميد، **"دراسة تحليلية لصددمات أسعار النفط الخام في السوق العالمية: الأسباب والنتائج"**، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، العدد 104 (2018).
22. الصديقي أحمد، بن العارية حسين، **سياسة إستهداف التضخم كبديل لإدارة السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017**، مجلة معهد العلوم الإقتصادية، العدد 2 (2018).
23. عرقوب نبيلة، بوسة محمد، **"آثار إنخفاض أسعار النفط على المؤشرات الإقتصادية"**، مجلة المستقبل الإقتصادي، العدد 6 (2018).

24. العشي وليد، الصديقي أحمد، "تجربة التيسير الكمي في الجزائر"، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، العدد 6 (2018).

25. غزالي عماد، هزلة أنيس، الأزمة النفطية (2014-2017): الأسباب، الآثار الاقتصادية وإستراتيجية المواجهة، الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 6 (2019).

26. قروود علي، كزيز نسرين، مرغاد سناء، "إنعكاسات أسعار النفط على إقتصاديات الدول المصدرة: دراسة حالة السعودية والجزائر" مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد 2 (2017).

27. مرابط ساعد، "إختبار فعالية سياسة إستهداف التضخم في الدول النامية"، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 20 (2016).

28. مصطفى جاب الله، "تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات - حالة الجزائر"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 9 (2016).

29. معهد الدراسات المصرفية الكويتي، "الذهب الأسود"، السلسلة الخامسة، العدد 6 (2013).

30. نسيب أنفال، التحديات والإصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر، مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال العدد 1 (2019).

رابعاً: الملتقيات والمدخلات

31. راهم فريد، بوركاب نبيل، إهميار أسعار النفط: الأسباب والنتائج، السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الإحتياجات الدولية، جامعة سطيف 1 (2015)

32. عثمانية عثمان، بن قيراط وداد، تداعيات صدمة النفط لسنة 2014 على الإقتصاد الجزائري، آثار التحولات على الإقتصاديات المغاربية.

33. منيجل جميلة، خواتر سعيدة، واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، التوجهات النقدية والمالية للإقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية والإقليمية والدولية، جامعة زياني عشور-الجلفة، الجزء 03، 14 نوفمبر 2019.

34. هاني محمد، بوشريط أسامة، الهروشي خطاب، العجز الموازني وإشكالية التمويل غير التقليدي في الجزائر دراسة تحليلية نظرية لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر في قانون المالية 2018، إيجابيات وسلبيات التمويل غير التقليدي: إستكشاف نظري لتجارب البلدان العالم الثالث وواقع الجزائر، جامعة عبد الحميد بين باديس-مستغانم، 25 أفريل 2018.

خامسا: تقارير بنك الجزائر

35. بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2008**، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2009.
36. بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2010**، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2011.
37. بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2012**، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2013.
38. بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2013**، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014.
39. بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2015**، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016.
40. بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2017**، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018.

سادسا: النشرات الإحصائية

41. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 46، جوان 2019.
42. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 10، مارس 2010.
43. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 17، مارس 2011.
44. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 21، مارس 2012.
45. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 25، مارس 2014.
46. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 29، مارس 2014.

سابعا: أنظمة بنك الجزائر

47. بنك الجزائر، **أنظمة 2015**.
48. بنك الجزائر، **أنظمة 2017**.
49. بنك الجزائر، **أنظمة 2018**.

ثامنا: مدخلات محافظة بنك الجزائر

50. بنك الجزائر، **التطورات الإقتصادية والنقدية في 2010**، عرض التقرير السنوي 2010 من طرف محمد لكصاسي محافظ بنك الجزائر، 25 أوت 2010.
51. بنك الجزائر، **حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2015 وتوجهات سنة 2016 في ظروف إستمرار الصدمة الخارجية**، مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة، جويلية 2017.

52. بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، مداخلة

محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2018.

تاسعا: تقارير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول (الأوبك)

53. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول (الأوبك)، التقرير السنوي الإحصائي 2018.

54. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول (الأوبك)، التقرير السنوي الإحصائي 2019.

55. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول (أوبك)، التقرير الإحصائي السنوي 2015.

عاشرا: الجرائد الرسمية

53. الجريدة الرسمية، السنة 54، العدد 57، 22 أكتوبر 2017.

إحدى عشر: المراجع بالأجنبية

53. Banque d'Algérie, **Point de situation sur le financement non conventionnel**.
54. Ine Van Robays, "Macroeconomic **Uncertainty and the Impact of Oil Shocks**", Working Paper Series, N° 1479 (2012)
55. Kristie M. Engemann, Michael T. Owyang, Howard J. Wall, "**Where is an Oil Shock?**" Working Paper Series, N°16 (2012).
56. Prepared for Ministry of Business, Innovation & Employment, Science and Innovation Group, "**ENERGY SECURITY FOR THE TOP-OF-THE-SOUTH: PART 1 SCOPING THE RISKS: A 2012 VIEWPOINT**", CAWTHON INSTITUTE, Report N° 2204 (2012).

إثنى عشر: المواقع الإلكترونية

53. www.Bank-of-Algeria.dz.
54. www.opec.org.
55. www.oapec.org.
56. www.jora.dz.

الملخص

تهدف الدراسة إلى تحديد الآثار الناجمة عن الصدمات النفطية خلال الفترة 2009-2019 ودور السياسة النقدية في الجزائر في علاج هذه الآثار، بإعتبار السياسة النقدية في الجزائر إحدى مكونات السياسة الإقتصادية التي يمكن أن تلعب دورا هاما في التقليل من تلك الآثار، سيما في إقتصاد يعتمد كلية على الربح المتأتي من النفط..

وقد توصلت الدراسة إلى أن السياسة النقدية لها دور كبير في التحكم في المستويات المطلوبة من السيولة، بإعتبارها أكثر المتغيرات تأثرا بالصدمات النقدية في الإقتصاد الجزائري، كما ساهمت السياسة النقدية أيضا في الجزائر في المحافظة على الإستقرار النقدي الداخلي والخارجي.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية في الجزائر - آثار الصدمات النفطية - الإقتصاد الجزائري.

Abstract

The study aims to determine the effects of oil shocks during the period 2009-2019 and the role of monetary policy in Algeria in treating these effects, considering that monetary policy in Algeria is one of the components of the economic policy that can play an important role in reducing these effects, especially in an economy that depends entirely On the revenue from oil.

The study concluded that monetary policy has a significant role in controlling the required levels of liquidity, as it is the most variable affected by monetary shocks in the Algerian economy, and monetary policy in Algeria also contributed to maintaining internal and external monetary stability.

Key words: Monetary policy in Algeria - The effects of oil shocks - The Algerian economy.